

Distr.: General
27 April 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون
البند ١٦٤ من جدول الأعمال
تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار
مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)

أداء ميزانية مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال
للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ والميزانية
المقترحة لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال للفترة
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨
تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

٥١٣ ٤٢٨ ٣٠٠ دولار	الاعتمادات للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥
٥١٢ ٣٤١ ٤٠٠ دولار	النفقات للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥
١ ٠٨٦ ٩٠٠ دولار	الرصيد الحر للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥
٥٧٤ ٣٠٤ ٩٠٠ دولار	الاعتمادات للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦
٥٧٣ ٨٢١ ٠٠٠ دولار	النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٦ ^(أ)
٤٨٤ ٠٠٠ دولار	النقص المتوقع في الإنفاق للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ ^(أ)
٦١٩ ٣١٢ ١٠٠ دولار	المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧
٥٧٨ ٩١٣ ٤٠٠ دولار	المبلغ الذي توصي اللجنة الاستشارية باعتماده للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧
(أ) التقديرات في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.	



أولا - مقدمة

١ - سترتب على ما توصي به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الفقرات ٢٤ و ٣٠ و ٣٥ و ٤٣ و ٤٦ و ٤٩ و ٥٧ و ٥٨ و ٦٥ و ٦٦ أدناه تخفيض قدره ٣٩٨ ٧٠٠ ٤٠ دولار في الميزانية المقترحة لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال (المكتب) للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/788). وقدمت اللجنة توصياتها وملاحظاتها بشأن مسائل محددة، عند الاقتضاء، في الفقرات الواردة أدناه.

٢ - واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في تمويل المكتب، بممثلين عن الأمين العام قدّموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية، اختُتمت برودود خطية وردت في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة والوثائق التي استعانت بها للحصول على معلومات أساسية. ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة وتوصياتها بالتفصيل بشأن النتائج التي توصّل إليها مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وبشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في تقريره ذوي الصلة (A/71/845 و A/71/836 على التوالي). وترد في الفقرة ٨ أدناه مناقشة للملاحظات والتوصيات الرئيسية التي قدمها المجلس على وجه التحديد بشأن مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال (والذي كان يُعرف في السابق بمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال).

معلومات أساسية

٣ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن مجلس الأمن اتخذ في عدد من قراراته، قرارات متصلة بجملة أمور منها إنشاء مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال والأنشطة المنوطة به، وذلك على النحو التالي:

(أ) إنشاء مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتزويد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بمجموعة من عناصر الدعم اللوجستي (القرار ١٨٣٦ (٢٠٠٩)؛

(ب) إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، كبعثة متكاملة هيكلية تابعة للأمم المتحدة مقرها في مقديشو (القرار ٢١٠٢ (٢٠١٣)) والقرار بإدماج مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ضمن إطار البعثة الجديدة (القرار ٢٠٩٣ (٢٠١٣)؛

(ج) القرار بأن مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ينبغي أن يقدم الدعم إلى وحدات خط المواجهة التابعة للجيش الوطني الصومالي من خلال توفير الطعام والمياه والوقود والنقل والخيام والإجلاء الطبي في ساحة العمليات وأن يقدم هذا الدعم بشكل استثنائي إلى العمليات المشتركة التي يقوم بها الجيش الوطني الصومالي مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على أن يتم توفير التمويل لهذا الدعم عبر صندوق استثماري مناسب تابع للأمم المتحدة (القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣))؛

(د) القرار بأن مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ينبغي أن يحمل اسم مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وأن يكون مسؤولاً عن دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والجيش الوطني الصومالي في العمليات المشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، نظراً لتوسع نطاق مهمة مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال منذ إنشائه في عام ٢٠٠٩ (القرار ٢٢٤٥ (٢٠١٥)).

ثانياً - تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

٤ - خصصت الجمعية العامة، في قرارها ٣٠٦/٦٩، مبلغاً إجمالياً ٥١٣ ٤٢٨ ٣٠٠ دولار (صافيه ٥٠٨ ٧٢٥ ٤٠٠ دولار) للإنفاق على مكتب الدعم في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وقد قسم المبلغ الكلي كأفضية مقررة على الدول الأعضاء. وبلغ مجموع النفقات الإجمالية ٥١٢ ٣٤١ ٤٠٠ دولار للفترة المشمولة بالتقرير، وهو مبلغ يمثل معدل تنفيذ نسبته ٩٩,٨ في المائة مع رصيد حر يبلغ إجماليه ١ ٠٨٦ ٩٠٠ دولار، أو ٠,٢ في المائة.

٥ - ويرد تحليل للفروق في الفرع رابعا من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية مكتب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/630). وتلاحظ اللجنة الاستشارية تجاوزا كبيرا في الإنفاق عن المعتمد في الميزانية بسبب زيادة الاحتياجات، في جملة أمور، إلى ما يلي:

(أ) الوحدات العسكرية (٢٤,٥ مليون دولار أو ٢١,٥ في المائة)، أساسا تحت بند حصص الإعاشة (٢٧,٢ مليون دولار)، ويعزى ذلك إلى تعديل عقد حصص الإعاشة، يقابله جزئيا السفر المتعلق بالتمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن (٤,٥ ملايين دولار)؛

(ب) الاستشاريون (٤,٩ ملايين دولار أو ٢٤٧,٤ في المائة)، ويعزى ذلك أساساً إلى عقد توظيف ٥٥ استشارياً (٥,٤ ملايين دولار) للعمل في المجالات التي لا تمثل للمعايير الأمنية الدنيا للعمل بدلاً من الموظفين، ويقابله جزئياً انخفاض التكلفة الفعلية لكل استشاري عما هو مدرج في الميزانية؛

(ج) السفر في مهام رسمية (١,٢٥ مليون دولار أو ٥١,٧ في المائة)، ويعزى ذلك أساساً إلى كون الموظفين يقضون فترات أطول في حالة سفر خلال رحلاتهم إلى الميدان؛

(د) النقل الجوي (١١,٣ مليون دولار، أو ١٨,٢ في المائة)، ويتصل باستئجار وتشغيل طائرات عمودية (٩,٩ ملايين دولار)، ويعزى ذلك أساساً إلى استبدال طائرتين عموديتين بطائرتين عموديتين مزودتين بالقدرة على الرؤية الليلية؛ (ب) الوقود والزيوت ومواد التشحيم (٢,٩ مليون دولار)، ويعزى ذلك أساساً إلى تغيير موقع مراكز إعادة التزود الرئيسية لطائرتين عموديتين وطائرة واحدة ثابتة الجناحين من كينيا إلى الصومال حيث سعر الوقود أعلى؛ (ج) استئجار وتشغيل طائرة ثابتة الجناحين (١,٦ مليون دولار)، ويعزى ذلك أساساً إلى ارتفاع أسعار العقدين الجديدين لطائرتين. وقوبلت الزيادة في الاحتياجات جزئياً بانخفاض الاحتياجات إلى الخدمات (٣,٩ ملايين دولار)، حيث يعزى ذلك أساساً إلى انخفاض الحاجة إلى القيام برحلات جوية مخصصة استثنائية تستخدم فيها طائرات مستأجرة؛

(هـ) تكنولوجيا المعلومات (٣,٨ ملايين دولار، أو ٢٧,٨ في المائة) وتتصل باقتناء مجموعات البرمجيات، والتراخيص، والرسوم، وتكاليف استئجار البرمجيات (٤,٥ ملايين دولار)، ويعزى ذلك أساساً إلى ارتفاع التكاليف عما كان مدرجاً في الميزانية لاقتناء التراخيص والبرمجيات.

٦ - وقد قابلت الزيادة في النفقات جزئياً نقص الإنفاق عن المعتمد في الميزانية في إطار ما يلي: (أ) المرافق والهياكل الأساسية (٢٢٣ ٧٠٠ دولار أو ٤,٦ في المائة)؛ (ب) النقل البري (٨ ٠١٧ ٠٠٠ دولار أو ١٧,٦ في المائة)؛ (ج) الاتصالات (١٢ ٠٦٩ ٥٠٠ دولار، أو ٤١,٢ في المائة)؛ (د) الخدمات الطبية (٨ ٥١٣ ٠٠٠ دولار، أو ٤٣,٧ في المائة)؛ (هـ) اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١٦,٨ مليون دولار، أو ٢٢,٨ في المائة).

٧ - ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات المقدمة في تقرير أداء الميزانية بشأن فرادى أوجه الإنفاق في المواضع المتصلة بها من مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/788) في الفرع رابعا أدناه.

المسائل المتعلقة بتقرير مجلس مراجعي الحسابات

٨ - في سياق نظر اللجنة الاستشارية في التقارير التي أعدها الأمين العام عن تمويل مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، كان معروضا عليها أيضا تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/5 (Vol. II)، الفصل الثاني). وقدم المجلس في تقريره ملاحظات وتوصيات تتعلق بمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بما في ذلك بشأن: (أ) عمليات نقل الأموال الروتينية (كانت البعثة واحدة من ثلاث بعثات سجلت أعلى رقم في مجموع عمليات نقل الأموال وفي عمليات نقل الأموال بين فئات الإنفاق) (انظر الفقرتان ٣٩ و ٤٤ أدناه بشأن الاستشاريين والسفر الرسمي)؛ (ب) الحسابات المستحقة القبض منذ فترة طويلة؛ (ج) التقصير في الأداء المتصل بالمؤشر الفرعي للإدارة في إطار الرقم القياسي لإدارة الممتلكات؛ (د) عدم وجود منسقين للشؤون البيئية وعدم تقديم إحاطات بيئية للقوات؛ (هـ) حالات الأصول المستهلكة تماما التي لا تزال تستخدم (انظر تقرير اللجنة الاستشارية عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/71/836)). واللجنة الاستشارية على ثقة من أن توصيات مجلس مراجعي الحسابات ستُنفذ على سبيل الأولوية.

ثالثا - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

٩ - أُحيطت اللجنة الاستشارية علما بأن مجموع المبالغ التي قُسمت على الدول الأعضاء كأئصبة مقررّة لتغطية تكاليف مكتب تقديم الدعم منذ إنشائه قد وصل في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، إلى ٩٨٩ ٠٠٠ ٢٠٩ ٣ دولار. وبلغت المدفوعات المقبوضة حتى التاريخ المذكور ٢٠٨ ٠٠٠ ١٦٧ ٣ دولار، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدّد قدره ٤٢ ٧٨١ ٠٠٠ دولار. وفي ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٧، بلغ الرصيد النقدي لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال ٤٤٤ ٠٠٠ ٢٣٥ دولار، وهو يغطي الرصيد الاحتياطي النقدي التشغيلي المحدد لمدة ثلاثة أشهر البالغ ٤٣٩ ٠٠٠ ١٩٢ دولار، يتبقى منه مبلغ نقدي قدره ٤٣ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن المدفوعات إلى البلدان المساهمة بقوات قد تم تجهيزها في آذار/مارس ٢٠١٧ وأن الرصيد النقدي للمكتب بلغ في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧ ما قدره ٢٨٢ ٠٠٠ ١٧٠ دولار، وهو يغطي الرصيد الاحتياطي النقدي التشغيلي المحدد لمدة ثلاثة أشهر البالغ ١٩٣ ٠٠٠ ١٥٦ دولار.

١٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا أن شغل الوظائف في مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، كان كما يلي:

الوظائف المأذون بها المعتمدة ^(أ)	الوظائف المشغولة	معدل الشغور (النسبة المئوية)
أفراد الوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة	٧٠	٤١,٤
أفراد الوحدات العسكرية التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال	٢١,٥٨٦	٢١,٥٢٧
أفراد شرطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال	١٢٠	١٢٠
أفراد وحدات الشرطة المشكّلة التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال	٤٢٠	٢٧٩
الوظائف		
موظفون دوليون	٣٧٥	٣١,٢
موظفون وطنيون	١٩٩	١٥٥
المساعدة المؤقتة العامة		
متطوعو الأمم المتحدة	٢١	١٦
الأفراد المقدمون من الحكومات	٦	١٠٠

(أ) يمثل أعلى قوام مأذون به للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والوظائف المعتمدة للموظفين المدنيين.

١١ - وفيما يتعلق بنشر الوحدة العسكرية التابعة للأمم المتحدة التي يبلغ قوامها ٧٠ فرداً، تبين تقارير الميزانية أنه عقب اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢٤٥ (٢٠١٥)، الذي رحب فيه المجلس باعترام الدول الأعضاء بتقديم أفراد نظاميين وأفراد مقدمين من الحكومات إلى المكتب لدعم تنفيذ المهام المكلف بها، أبلغ الأمين العام المجلس، في رسالته المؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2016/350)، بنية حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية نشر وحدة وطنية يصل قوامها إلى ٧٠ من الأفراد العسكريين لدعم المكتب، على ثلاث مراحل. وأحاط المجلس علماً، من خلال رسالة رئيسه المؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦ (S/2016/351)، برسالة الأمين العام. وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦، نُشر ثمانية من أفراد الوحدات العسكرية للأمم المتحدة من المملكة المتحدة في الصومال باعتبار ذلك المرحلة الأولى (انظر A/71/630، الفقرة ٩، و A/71/788، الفقرة ١٦). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة تلقت تكاليف سداد القوات بالمعدلات القياسية؛ والمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي؛ والسفر لأغراض التناوب؛ وغير ذلك من أشكال الدعم اللوجستي القياسي. وفيما يتعلق باعتمادات الميزانية للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ و ٢٠١٦/٢٠١٧ و ٢٠١٧/٢٠١٨، أبلغت اللجنة بأن: (أ) سداد تكاليف القوات القياسية الفعلية المتكبدة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ البالغ قدرها ٢٦ ٦٠٠ دولار جرى استيعابه من الميزانية المعتمدة للفترة المذكورة؛ (ب) بما أن تقرير الأمين العام بشأن ميزانية المكتب للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ (A/70/773) قد نشر في ٤ آذار/مارس ٢٠١٦، أي قبل حدوث هذا التطور، لم يُدرج في الميزانية المقترحة اعتماد لهذه الوحدة، ويجري استيعاب تسديد تكاليف القوات بالمعدلات القياسية (٦٠٠ ٦٥٦ دولاراً) لعدد أفراد الوحدات

المنشورة من الميزانية المعتمدة لتلك الفترة؛ (ج) فيما يتعلق بالفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، أدرج مجموع الاحتياجات من الموارد البالغ ٧١٣ ٠٠٠ دولار في الميزانية المقترحة (ل ٤٣ من الأفراد العسكريين استنادا إلى النشر المقرر للوحدة).

١٢ - وفي ما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن نفقات الفترة، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بلغت ٩٠٧ ٠٠٠ ٤٥٤ دولار أو ٧٩ في المائة من الاعتماد. وفي نهاية الفترة المالية الحالية، سيبلغ مجموع النفقات المقدرة ٨٢١ ٠٠٠ ٥٧٦ دولار مقابل اعتماد قدره ٣٠٥ ٠٠٠ ٥٧٤ دولار، الأمر الذي سيترتب عليه نقص متوقع في الإنفاق عما كان مقررًا بمبلغ ٤٨٤ ٠٠٠ دولار أو ٠,١ في المائة.

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

ألف - الولاية والنتائج المقررة

١٣ - أذن مجلس الأمن بأحدث تمديد لولاية مكتب الدعم في قراره (٢٠١٦) ٢٢٩٧ الذي قرر فيه المجلس أن يأذن للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بمواصلة نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧. وشدد المجلس في قراره (٢٠١٥) ٢٢٤٥ على ما لبرنامج الدعم الميداني السريع التجاوب والمتسم بالفعالية والكفاءة والمسؤولية من دور وتأثير كأداة تمكين استراتيجية في الصومال (انظر أيضا الفقرة ٣ أعلاه). ويبين الأمين العام أن الدعم سيُقدَّم إلى القوام المأذون به البالغ ١٢٦ ٢٢ من الأفراد النظاميين في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وإلى ٧٠ من الموظفين المدنيين في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، و ٧٠ من أفراد الوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة، وكذلك إلى ٩٠٠ ١٠ فرد من الجيش الوطني الصومالي في العمليات المشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بتمويل من الصندوق الاستئماني لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي (انظر A/71/788، الفقرة ٣١).

١٤ - وترد المعلومات المتصلة بافتراضات التخطيط لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال ومبادرات دعم البعثة في الفقرات ٦ إلى ٢١ من الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ (A/71/788). وأشار فيها إلى أن تنفيذ الولاية قد تحقق باستخدام مزيج من طرائق تقديم الخدمات، شمل استخدام عدد محدود من الموظفين، والاستعانة ببائعين تجاريين خارجيين، وبقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتقديم الخدمات في مسرح العمليات. وأشار أيضا إلى أنه في حين سيواصل المكتب تقديم الدعم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من خلال مقار القطاعات ومقار الكتائب والمواقع الرئيسية، ستواصل بعثة

الاتحاد الأفريقي تولي المسؤولية عن إكمال نقل البضائع بعد استلامها من تلك النقاط، وذلك باستخدام قدراتها الذاتية (المرجع نفسه، الفقرتان ٧ و ٩).

١٥ - ويرد كذلك في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ أن الدعم المقدم سيشمل جميع الخدمات، بما في ذلك شؤون الموظفين والشؤون المالية والمشتريات وإدارة العقود والميزانية والتدريب؛ وتشديد مرافق المكاتب ومرافق الإقامة وصيانتها؛ والرعاية الصحية؛ وصيانة البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات؛ وعمليات النقل الجوي والبحري والبري؛ وإدارة أخطار المتفجرات، بما في ذلك استراتيجيات التخفيف من المخاطر. وفيما يتعلق بالفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، سيجري تعزيز الخدمات من خلال توسيع الوحدات الداعمة للبعثات لتغطي جميع القطاعات داخل بعثة الاتحاد الأفريقي، وتشمل النقل الثقيل والهندسة القتالية وإدارة أخطار المتفجرات، وعناصر أمنية، وزيادة عمليات إيصال الإمدادات عبر طرق الإمداد الرئيسية إلى مراكز القطاعات ومقار قيادة الكتائب (المرجع نفسه، الفقرة ٣٢).

باء - التعاون والشراكات التي تقيمها البعثة على الصعيد الإقليمي

١٦ - ترد في الفقرات ٢٢ إلى ٢٩ من الميزانية المقترحة معلومات متعلقة بالتعاون مع البعثات العاملة في المنطقة والشراكات والتنسيق مع الأفرقة القطرية. وأشار إلى أن مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال سيواصل التركيز على زيادة مستوى مشاوراته مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية المعنية بالتنمية ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي. وستستفيد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من وجود قاعدة اللوجستيات في مومباسا التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. وسيواصل المكتب تقديم الدعم لمهام الخزانة في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في إطار عملية متكاملة تتعلق بأمين الصندوق أنشئت في أعقاب تعميم نظام أو موجا. كما سيواصل استخدام مكتب المشتريات الإقليمي في عنتيبي بأوغندا عن طريق التخطيط المشترك لعمليات الشراء على الصعيد الإقليمي، ووضع استراتيجية شراء إقليمية، وإدارة شؤون البائعين الإقليميين، وتوحيد الاحتياجات المتصلة بالعقود الإطارية الإقليمية (وظيفة واحدة برتبة ف-٥ في المكتب موجودة في مكتب المشتريات الإقليمي). وسيواصل مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي بأوغندا إمداد البعثات المستفيدة بالدعم الإقليمي، بما في ذلك المكتب، في مجالات إلحاق الموظفين وإنهاء خدمتهم، والامتيازات وكشوف المرتبات للموظفين الوطنيين، ودفع مستحقات البائعين، والاستحقاقات والسفر في مهام رسمية، وتجهيز المطالبات، وخدمات الخزانة، والتدريب وخدمات المؤتمرات، والنقل ومراقبة الحركة، وخدمات تكنولوجيا المعلومات. وفي مسألة ذات صلة، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه فيما يتعلق بنسبة موظفي الموارد البشرية إلى مجموع عدد الموظفين المقترح للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، فإن مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال سجل نسبة أعلى (٩,٣) من بعثة منظمة الأمم المتحدة

لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (١,٠)، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (١,١)، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (١,٦)، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (٢,١)، وبخاصة مع مراعاة الدعم المقدم في مجال الموارد البشرية من مركز الخدمات الإقليمي. وترد تعليقات اللجنة وملاحظاتها بشأن نسب موظفي الموارد البشرية إلى مجموع عدد الموظفين المدنيين في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/71/836).

جيم - الاحتياجات من الموارد

١٧ - تبلغ الميزانية المقترحة لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ ما قدره ١٠٠ ٣١٢ ٦١٩ دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٢٠٠ ٥٠٧ ٤٥ دولار، أو ٧,٨ في المائة بالقيمة الإجمالية، مقارنة بالاعتماد البالغ ٩٠٠ ٣٠٤ ٥٧٤ دولار للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. ويرد تحليل للفروق المتعلقة بالفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ في الفرع الثالث من الميزانية المقترحة (A/71/788). ويرد موجز بافتراضات التخطيط ذات الصلة في الفقرات من ٧ إلى ١٩ من تقرير الميزانية.

١٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الزيادة المقترحة في الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ تظهر في جميع الفئات الثلاث التالية: (أ) الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة (٢٩,٦ مليون دولار، أو ١٩,٦ في المائة)؛ (ب) الموظفون المدنيون (٨,٧ ملايين دولار، أو ١٤,٨ في المائة)؛ (ج) التكاليف التشغيلية ٦,٨ ملايين دولار، أو ١,٩ في المائة).

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	الموظفون المعتمدون للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ^(أ)	الموظفون المقترحون للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ الفرق
أفراد الوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة	٧٠	٧٠
أفراد الوحدات العسكرية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال	٢١ ٥٨٦	٢١ ٥٨٦
أفراد شرطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال	١٢٠	١٢٠
أفراد وحدات الشرطة المشكّلة التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال	٤٢٠	٤٢٠
المجموع	٢٢ ١٩٦	٢٢ ١٩٦

(أ) يمثل أعلى قوام مأذون به للفترة.

١٩ - وتبلغ الاحتياجات المقدّرة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ ما مقداره ٣٠٠ ٦٩٣ ١٨٠ دولار، وهو ما يمثل

زيادة قدرها ٩٠٠ ٥٥١ ٢٩ دولار أو ١٩,٦ في المائة، مقارنة بالاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وتبلغ عوامل تأخير النشر المطبقة على التقديرات ٢ في المائة للوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة، وللوحدات العسكرية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وأفراد الشرطة التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي، و ٢٥ في المائة لوحدات الشرطة المشكلة التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن معدل الشغور الفعلي بلغ ٣٣,٦ في المائة لوحدات الشرطة المشكلة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تقدم إلى الجمعية العامة، عند نظرها في الميزانية المقترحة للمكتب للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، معلومات محدثة بشأن معدل الشغور في وحدات الشرطة المشكلة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٢٠ - وتعزى الزيادة المقترحة البالغ قدرها ٩٠٠ ٥٥١ ٢٩ دولار للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ أساساً إلى ارتفاع الاحتياجات في إطار بند الوحدات العسكرية (٣٠ مليون دولار)، يقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات في إطار بند وحدات الشرطة المشكلة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (٠,٦ مليون دولار). ويعزى ارتفاع الاحتياجات في إطار بند الوحدات العسكرية إلى ما يلي: (أ) المعدات المملوكة للوحدات: الاكتفاء الذاتي (١٨,٧ مليون دولار) (انظر الفقرات ٢١ إلى ٢٤ أدناه)؛ (ب) حصص الإعاشة (٧,٤ ملايين دولار) (انظر الفقرتان ٢٦ و ٢٧ أدناه)؛ (ج) السفر المتعلق بالتمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن (٢ مليون دولار) (انظر A/71/788، الفقرة ٩٣).

الزيادة الأخرى المطلوبة لسداد تكاليف معدات الاكتفاء الذاتي

٢١ - يشير الأمين العام إلى أن الزيادة المقترحة البالغ قدرها ١٨,٧ مليون دولار في إطار الاكتفاء الذاتي للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ تعزى أساساً إلى التغيير في الولاية التي اعتمدها مجلس الأمن في قراره ٢٢٤٥ (٢٠١٥)، والذي طلب المجلس فيه إلى المكتب أن يسدد إلى البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة التكاليف المتصلة بخمس فئات ضمن الاكتفاء الذاتي (معدات المطاعم والتدريب، من أجل كفالة إعداد حصص الإعاشة بشكل آمن؛ والاتصالات ذات التردد العالي جداً/التردد فوق العالي والتردد العالي والهاتف ونظم التتبع الأرضي اللاسلكي (تيترا)؛ ولوازم المرافق الصحية ومواد التنظيف؛ والأثاث والقرطاسية؛ والخيام التكتيكية). وفي القرار نفسه، قرر المجلس كذلك أنه في حالة عدم تمكن أحد البلدان المساهمة بقوات من توفير الدعم الذي تتطلبه الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في الفئات المذكورة أعلاه، سيجري تقديم دعم محدود عوضاً عن رد التكاليف بغية كفالة الحد الأدنى من المعايير الأساسية. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه بعد اعتماد القرار، أدرجت في الميزانية تكلفة تقديرية قدرها ١٥ مليون دولار لسداد تكاليف الاكتفاء الذاتي للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وأبلغت اللجنة عند نظرها في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ أن مبلغ الـ ١٥ مليون

دولار يتضمن ٧ ملايين دولار هي الأثر المالي الصافي المترتب على سداد تكاليف الاكتفاء الذاتي و ٨ ملايين دولار في إطار مهام شراء السلع وتقديم الخدمات التي يقوم بها المكتب ذلك أنه لم يتمكن في السنوات السابقة من تقديم الخدمات بالكامل إلى جميع المواقع التي تعمل فيها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (A/70/742/Add.14)، الفقرتان ٢٣ و ٢٤).

٢٢ - وعند الاستفسار عن الأساس المنطقي للاحتياجات الإضافية من الموارد البالغ قدرها ١٨,٧ مليون دولار للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، أبلغت اللجنة الاستشارية أيضا أن البلدان المساهمة بقوات ينبغي أن تكون مكثفية ذاتيا وأن تتحمل المسؤولية الكاملة عن البنود في الفئات الخمس من أجل الحصول على المبالغ المسددة من المكتب. وبما أن البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والاتحاد الأفريقي قد أبلغت المكتب أنهما لن تكون مكثفية ذاتيا قبل كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، فقد أدرج في ميزانية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ عامل تأخير بنسبة ٧٠ في المائة لتسديد تكاليف الاكتفاء الذاتي. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن المعلومات المتعلقة بتطبيق عامل تأخير بنسبة ٧٠ في المائة فيما يتصل بالتكاليف المقدرة لسداد تكاليف الاكتفاء الذاتي للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ (١٥ مليون دولار) لم تقدم إلى اللجنة عند نظرها في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

٢٣ - وفيما يتعلق بالحالة الراهنة لامتثال البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة، أبلغت اللجنة لدى استفسارها بأن أحد البلدان قد بدأ الامتثال لمتطلبات إطار الاكتفاء الذاتي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، يليه بلدان آخرون يُتوقع أن يكون تاريخا بدء امتثالهما هما ١ نيسان/أبريل و ١ أيار/مايو ٢٠١٧، على التوالي. بيد أن بقية البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لم تؤكد تاريخا محددًا للامتثال لإطار الاكتفاء الذاتي. وليس من الواضح للجنة الاستشارية كيفية حساب الزيادة المقترحة البالغ قدرها ١٨,٧ مليون دولار للاكتفاء الذاتي للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ولا مدى ارتباطها بمعدلات الامتثال الحالية والمتوقعة للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وعلاوة على ذلك، لم تقدم أي معلومات فيما يتعلق بإجمالي الاحتياجات من الموارد إذا تم تحقيق امتثال كامل من جانب جميع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة.

٢٤ - وعلى ضوء المعلومات المتاحة، توصي اللجنة الاستشارية بإجراء تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة (٩,٣٥ ملايين دولار) على الزيادة المقترحة بقيمة ١٨,٧ مليون دولار للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وترى اللجنة أن المعلومات المتعلقة بالاحتياجات من الموارد لسداد الأموال إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة نظير تكاليف الاكتفاء الذاتي لبعثة الاتحاد الأفريقي ينقصها الوضوح وشرح المبررات، وذلك في ظل معدلات الامتثال المحققة والمتوقعة حاليا ومستقبلا. وتتوقع اللجنة أن يقدم الأمين العام معلومات شاملة إلى الجمعية العامة عند نظرها في الميزانية المقترحة للمكتب للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، وكذلك في مقترحات الميزانيات المقبلة للمكتب.

٢٥ - وبالإضافة إلى ذلك، استفسرت اللجنة الاستشارية عما إذا كانت توجد بالمكتب آلية رصد قائمة، وأبلغت بأن وحدة المعدات المملوكة للوحدات هي المسؤولة عن إجراء عمليات التفتيش والتحقق بوتيرة فصلية للتثبت من الامتثال لمعايير الاكتفاء الذاتي. وأبلغت اللجنة بأن الأموال لا تسدد إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة إلا للفئات المستوفية للمتطلبات المنصوص عليها في دليل المعدات المملوكة للوحدات. واللجنة الاستشارية على ثقة من أن المكتب يمارس العناية الواجبة بحيث يتم سداد الأموال بما يتماشى ومعايير الأمم المتحدة وأسعارها وممارساتها، وبحيث تخضع هذه الممارسة لاستعراضات دورية للتأكد من توفير المعدات بالكامل، حسبما طلب مجلس الأمن (انظر قرار مجلس الأمن ٢٢٤٥ (٢٠١٥)، الفقرة ٢ (ج)).

الزيادة الإضافية المقترحة في إطار عقد حصص الإعاشة المعدل

٢٦ - فيما يتعلق بالزيادة المقترحة بقيمة ٧,٤ ملايين دولار لحصص الإعاشة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، فهي تعزى أساساً، وفقاً للأمين العام، إلى تعديل عقد حصص الإعاشة الذي تم خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ (انظر A/71/788، الفقرة ٩٣ (ب)). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تجاوز الإنفاق بقيمة ٢٧,٢ مليون دولار للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ والزيادة المقترحة البالغة ١٧,٤ مليون دولار للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ كلاهما راجعان إلى ذلك التعديل. وخلال نظرها في أداء الميزانية للبعثة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ والميزانيتين المقترحتين للفترتين ٢٠١٦/٢٠١٧ و ٢٠١٧/٢٠١٨، كررت اللجنة طلب إيضاح أسباب الزيادات للفترات المالية الثلاث، ولكنها تلقت معلومات غير متسقة (انظر أيضاً A/70/742/Add.14، الفقرات ١٩-٢٢؛ و A/71/630، الفقرة ٤٦؛ و A/71/788، الفقرة ٩٣ (ب)). ويرد فيما يلي موجز للمعلومات المتعلقة بهذا الموضوع التي تلقتها اللجنة بناء على استفساراتها والمعلومات الواردة في تقارير الأمين العام ذات الصلة:

(أ) بالنسبة لتجاوز الإنفاق المبلغ عنه بقيمة ٢٧,٢ مليون دولار للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ (انظر الفقرة ٥ (أ) أعلاه)، يشير الأمين العام إلى أنه يعزى إلى تعديل عقد حصص الإعاشة الذي وسّع نطاق العقد وألقى بمزيد من المسؤولية على عاتق المتعاقد الذي بات عليه إيصال حصص الإعاشة إلى مقار الكتائب ومراكز القطاعات. وأبلغت اللجنة، بناء على استفسارها، بأنه قبل تعديل العقد، كان إيصال جميع شحنات حصص الإعاشة يتم بواسطة أصول النقل الجوي والسطحي التابعة للمكتب (أو مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقتئذ)، إلى جانب الاستعانة بعقود اللوجستيات المبرمة مع أطراف ثالثة. وبموجب التعديل، انتقلت المسؤولية الأولية عن إيصال حصص الإعاشة (برا وجوا وبحرا) إلى المتعاقد. بيد أن تكاليف النقل في العقد المعدل أعلى من تكاليف الطيران التي يتكبدها المكتب، وذلك نظراً لانتقال المخاطرة والمسؤولية عن الفشل في إيصال

الشحنات إلى المتعاقد. وبالتالي، فبينما لا توجد وفورات، ضمن المكتب إيصال حصص إعاشة ذات جودة عالية إلى القوات في المواعيد المقررة؛

(ب) بالنسبة للزيادة المقترحة بقيمة ١٧,٤ مليون دولار للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، أبلغت اللجنة (في وقت نظرها في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧) أن المتعاقد يتوافر لديه ما يلزم من المرافق والمعدات ووسائل النقل الملائمة والأفراد المدربين كي يحافظ على المستوى المطلوب من الجودة والسلامة والخدمة بوجه عام. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه لكي يكون المكتب قادرا على تقديم خدمات مماثلة على هذا النطاق، فإنه سيحتاج إلى عدة طائرات مروحية إضافية وأطقم وموظفي طيران وموظفي مراقبة حركة، كما سيترتب على ذلك تكبد تكاليف المناولة الأرضية ومعدات مناولة المواد. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة في ذلك الوقت بأن تحليلا للتكاليف والعوائد قد أُنجز قبل قيام المكتب بتعديل العقد وأن التركيز في ذلك التحليل انصبّ على العوائد التي سيحققها المكتب وعلى تقديم خدمة أفضل للجهة المستفيدة، المتمثلة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لا على توليد الوفورات. غير أنه يمكن تحديد وفورات ناجمة عن تعديل العقد، وهي تتعلق بخفض الاحتياجات من الخدمات اللوجستية التي تقدمها أطراف ثالثة وتحقيق وفورات كبيرة في تكاليف استخدام عتاد النقل الجوي التابع للمكتب. غير أن الأمين العام قد ذكر في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ أنه بالنسبة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، وهي السنة الأولى من تنفيذ العقد بعد التعديل، تم حساب تقديرات الاحتياجات من الموارد على أساس افتراض أن أصول الأمم المتحدة ستُستخدم للنقل والتخزين في السنة الأولى من العقد. ويساور اللجنة الاستشارية القلق من أن المعلومات المتعلقة باستخدام أصول الأمم المتحدة للنقل والتخزين في السنة الأولى من العقد، التي بدأت خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، لم تقدّم إلى اللجنة عند نظرها في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، ولم تُعرض كأحد عوامل التكلفة في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧؛

(ج) بالنسبة للزيادة البالغة ٧,٤ ملايين دولار للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، يذكر الأمين العام الآن أن إيصال حصص الإعاشة سيتم بواسطة كل من المتعاقد والأمم المتحدة خلال الفترة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأنه كان قد تقرر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، كتدبير موفّر للتكاليف، العودة إلى المزج بين الاستعانة بطائرات المكتب لإيصال الشحنات جواً والاستعانة بأصول المتعاقد لإيصال الشحنات بحرا وبرا. وتلاحظ اللجنة من المعلومات المقدّمة إليها أنه بالنسبة للزيادة المتوقعة بقيمة ٣,٤ ملايين دولار تحت بند العمليات الجوية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، فإن أحد العوامل الرئيسية المساهمة في هذه الزيادة يتمثل في زيادة الاحتياجات من الوقود بسبب زيادة عدد ساعات الطيران اللازمة لإيصال حصص الإعاشة؛

(د) بالنسبة للأسباب التي دفعت المكتب إلى تولّي المسؤولية من جديد عن إيصال حصص الإعاشة جوّاً، فإن المعلومات التي تلقتها اللجنة، بناءً على استفسارها، لم تكن متسقة. فعندما استفسرت اللجنة عن أسباب تولّي المكتب تلك المسؤولية، أُبلغت بأن بعثة الاتحاد الأفريقي لم تتمكن من توفير الحراسة الأمنية المرافقة لقوافل الإمدادات المسافرة على الطرق (مع تعليل ذلك بسوء أحوال الطرق واحتمالات التعرض لتفجيرات الأجهزة المتفجرة المرتجلة المتروكة على جوانب الطرق والكمان المنصوبة، والمعوقات المرتبطة بالقوة العاملة)، وهو ما أدى في كثير من الأحيان إلى التأخر وزيادة الاعتماد على إيصال شحنات حصص الإعاشة جواً بواسطة المتعاقد، مما أدى بالتالي إلى زيادة التكاليف. غير أنه عندما استفسرت اللجنة عن حالات رفض بعثة الاتحاد الأفريقي توفير الحراسة المرافقة، أُبلغت بأنه تمّاشياً مع قرارات مجلس الأمن ومفهوم عمليات البعثة، حيث يُتوخى زيادة استخدام طرق الإمداد الرئيسية ضمن نطاقات مسؤولية البلدان المساهمة بقوات، كان المكتب يتفاعل بصورة مكثفة مع المقر الميداني للبعثة، مما أدى إلى إحراز تقدم تدريجي في استخدام الطرق من قبل بعض البلدان المساهمة بقوات. وحقق المكتب قدراً متواضعاً من النجاح عن طريق استخدام الوحدات التمكينية للبعثة، حيث بذلت بعض عناصر قوات البعثة جهوداً ملحوظة لتوفير الحراسة المرافقة للقوافل المسافرة على الطرق (انظر أيضاً الفقرة ٦٨ أدناه بشأن خدمات الإجراءات المتعلقة بالألغام). ومع ذلك، ظل المكتب يواجه تحديات مع رفض بعض قوات البعثة مرافقة قوافل الإمدادات. وعلى ضوء المعلومات التي تلقتها البعثة، ليس من الواضح لديها إلى أي درجة شكلت حالات الرفض عاملاً مساهماً في اتخاذ المكتب قرار تولّي المسؤولية من جديد عن إيصال حصص الإعاشة جوّاً؛

(هـ) بالنسبة للتكاليف المقدرة لإيصال حصص الإعاشة، أُبلغت اللجنة، لدى استفسارها، بأن العقد ينص على تكلفة لإيصال الحصص بواسطة المتعاقد إلى كل موقع حسب مسافته من مقديشو. ولا يدفع المكتب ثمناً لإيصال الشحنات إلا في حال إيصالها إلى مناطق كان قد كلف المتعاقد بالإيصال إليها، ولا يقدم المتعاقد الفواتير إلى المكتب إلا عن التكلفة الفعلية للأغذية التي يتم إيصالها إلى مقديشو، بدون عنصر النقل. وأُبلغت اللجنة أن هذا يمنح المكتب مرونة اختيار أن يقوم هو بإيصال حصص الإعاشة إلى موقع ما إذا كان هذا أكثر فعالية من حيث التكلفة، مع تقليل خطر تكبّد تكاليف الفشل في التنفيذ إلى أدنى حد ممكن.

٢٧ - وطلبت اللجنة الاستشارية نسخة من الجزء ذي الصلة من عقد حصص الإعاشة المعدل، ولكنها لم تحصل عليها. وتلاحظ اللجنة الاستشارية الزيادات المستمرة البالغ مجموعها ٥٢ مليون دولار (بواقع ٢٧,٢ مليون دولار للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥، و ١٧,٤ مليون دولار للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦، و ٧,٤ ملايين دولار للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨) فيما يتعلق بتعديل عقد حصص الإعاشة. وترى اللجنة أن المعلومات التي قدمتها الأمانة العامة غير متسقة وتفتقر إلى التبريرات، وبخاصة فيما يتعلق بأدوار

ومسؤوليات كل من المتعاقد والمكتب، والتكاليف ذات الصلة، وفقا لما ينص عليه عقد حصص الإعاشة المعدل. وتعتزم اللجنة بناء على ذلك أن تطلب إلى مجلس مراجعي الحسابات أن يراعي في مراجعة الحسابات المقبلة لحسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ أن يكون تركيز المراجعة منصباً على عقود مشتريات المكتب التي تغطي جميع المناطق للفترتين ٢٠١٦/٢٠١٥ و ٢٠١٧/٢٠١٦ (انظر أيضا الفقرة ٦٢ أدناه بخصوص عقد الخدمات الطبية)، بما في ذلك استعانة المكتب بالخبراء الاستشاريين، والمتعاقدين الأفراد، والأشخاص المتعاقد معهم من خلال أطراف ثالثة (انظر الفقرات ٣٩-٤٢ أدناه).

٢٨ - وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المكتب قام أيضا بتنفيذ تدبير لتوفير التكاليف من خلال خفض وتيرة إعادة الإمداد في بعض المواقع من أسبوعين إلى أربعة أسابيع بعد زيادة السعة التخزينية في بعض الكتائب. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يحدد المكتب كمياً مكاسب تدبير توفير التكاليف المتعلق بخفض وتيرة إعادة الإمداد في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩.

٢٩ - ورهنا بالتوصية الواردة في الفقرة ٢٤ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المطلوبة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

٢ - الموظفون المدنيون

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	الفرق
الموظفون الدوليون	٣٧٥	٣٧٥	-
الموظفون الوطنيون ^(أ)	١٩٩	١٩٩	-
متطوعو الأمم المتحدة	٢١	٢١	-
الأفراد المقدمون من الحكومات	٦	٦	-
المجموع	٦٠١	٦٠١	-

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

٣٠ - تبلغ الاحتياجات المقدرة من الأفراد المدنيين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ ما قدره ٤٠٠ ١٩١ ٦٧ دولار، وهو ما يمثل زيادة بمقدار ٧٠٠ ٦٥٦ ٨ دولار، أو بنسبة ١٤,٨ في المائة، عن اعتماد الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وتعكس التكاليف المقدرة للموظفين المدنيين عامل شغور نسبته ٢٥ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين، و ٢٦ في المائة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، و ١٦ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، و ١٠ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة، و ١٥ في المائة للأفراد المقدمين من الحكومات (انظر A/71/788، الفقرة ٨٤ والجدول ذو الصلة). وتلاحظ

اللجنة من المعلومات المقدمة إليها أن معدلات الشغور الفعلية كانت ٣١,٢ في المائة للموظفين الدوليين و ٣٣,٣ في المائة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية و ٢٣,٨ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن رأيها الذي مفاده أن معدلات الشغور المدرجة في الميزانية ينبغي أن تستند قدر الإمكان إلى معدلات الشغور الفعلية. وفي الحالات التي تكون فيها المعدلات المقترح إدراجها في الميزانية مختلفة عن المعدلات الفعلية في وقت إعداد الميزانية، ينبغي أن يُقدّم في وثائق الميزانية ذات الصلة تبرير واضح للمعدلات المطبقة (انظر A/70/742، الفقرة ٤٥). وتوصي اللجنة بناء على ذلك بتطبيق معدلات شغور تساوي ٣١ في المائة للموظفين الدوليين و ٣٣ في المائة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية و ٢٤ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة في تقديرات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وينبغي تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة وفقا لذلك. وبالإضافة إلى ذلك، تتوقع اللجنة أن تقدّم إلى الجمعية العامة عند نظرها في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ المعلومات المتعلقة باحتمال تأثر معدلات الشغور بالوظائف الثابتة والمؤقتة الـ ٤٢ التي توصي اللجنة بإلغائها (انظر الفقرة ٣٥ أدناه).

إعادة الهيكلة وعمليات نقل الوظائف وإعادة انتدابها

٣١ - يشير الأمين العام إلى أن التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ تشمل بشكل رئيسي عمليات نقل وإعادة انتداب لـ ١٥٤ وظيفة (١١٢ وظيفة يتم نقلها و ٤٢ وظيفة تتم إعادة انتدابها)، كما هو مبين في الجداول ٢ إلى ٥ من الميزانية المقترحة (انظر A/71/788، الفقرتان ٣٥ و ٣٦). ويشير الأمين العام إلى أنه تم إجراء تحليل شامل لملاك موظفي المكتب خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، وأن ميزانية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ تعكس إعادة تنظيم شاملة للهيكل التنظيمي للمكتب من أجل مواءمة مهامه ووظائفه وموظفيه بما يتماشى مع استراتيجية تقدم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، ومن أجل البدء في تنفيذ سلسلة الإمداد/نموذج تقديم الخدمات لكي يتمكن المكتب من الاضطلاع بولايته بمزيد من الفعالية والكفاءة. وبدأ تنفيذ المرحلة التجريبية لسلسلة الإمداد/نموذج تقديم الخدمات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ويتوقع أن يبدأ التنفيذ الكامل في تموز/يوليه ٢٠١٦. وقد وافقت الجمعية العامة على إنشاء ١١٢ وظيفة مدنية ثابتة ومؤقتة (منها ٩٩ لموظفين دوليين) وست وظائف للأفراد المقدمين من الحكومات للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ (المرجع نفسه، الفقرة ٣٤).

٣٢ - وطلبت اللجنة الاستشارية بناء على ذلك معرفة الأساس المنطقي لاقتراح نقل وإعادة انتداب ١٥٤ وظيفة واستمرار إعادة هيكلة مكتب الدعم للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وأبلغت اللجنة بأن العملية المقترحة لإعادة مواءمة المهام وإنشاء خطوط تسلسل إداري جديدة وإنشاء

عمليات جديدة لتصريف الأعمال لم تكن متوخاة في إطار استعراض ملاك الموظفين المدنيين لعام ٢٠١٥. وأبلغت اللجنة أن التغييرات المقترحة هي كالاتي:

(أ) إنشاء المكتب المباشر لرئيس المكتب، وهو ما ينطوي على إعادة انتداب (١ ف-٥ و ١ ف-٤) ونقل (١ ف-٥، و ١ من فئة الخدمة الميدانية، و ١ لموظف وطني من الفئة الفنية، و ١ لموظف وطني من فئة الخدمات العامة) للوظائف من المكتب المباشر لمدير دعم البعثة ومن ركائز أخرى. وستُنقل وظيفة المساعد الإداري (فئة الخدمة الميدانية) من الفريق المعني بالسلوك والانضباط^(١) ضمن مكتب رئيس المكتب؛

(ب) النقل والتحرك المستمر لـ ١٠٩ وظائف ثابتة ومؤقتة بين القطاعات في الصومال، وبين مومباسا ونيروبي في كينيا، استنادا إلى الاحتياجات المتغيرة لبعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. ومن الوظائف الثابتة والمؤقتة الـ ١٠٩، هناك ١٥ وظيفة مقترح إعادة انتدابها و ٢٥ مقترح نقلها (والوظائف الـ ٦٩ المتبقية هي وظائف مقترح تغيير مواقع عملها)؛

(ج) عمليات الانتداب والنقل ضمن الركيزة الواحدة (١٠٦) وفيما بين الركائز (٤٨) لمعالجة التحديات المتصلة بعبء العمل في الركائز المختلفة، بما في ذلك الوظائف المقترح نقلها لتغيير موقع قسم إدارة الموارد البشرية على خط التسلسل الإداري، بحيث تنتقل تبعيته الإدارية من نائب مدير دعم البعثة إلى مدير دعم البعثة (٢٠ وظيفة منقولة)، وعمليات النقل وإعادة الانتداب المقترحة في سياق دمج كل من قسمي سلسلة الإمداد والسلع وسلسلة الإمداد بالخدمات في قسم واحد يسمى قسم الإمداد (٥ وظائف معاد انتدابها و ٢٥ وظيفة منقولة)؛

(د) تغيير مسمى ركيزة إدارة سلسلة الإمداد، وهو ما لا ينطوي على نقل أو إعادة انتداب لأي وظائف.

٣٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية على ضوء المعلومات الواردة في الفقرة ٣٢ أعلاه، ومع أخذ اقتراح النقل المقترح لـ ٦٩ وظيفة ثابتة ومؤقتة في الحسبان، أن التغييرات التي اقترحتها المكتب لملاك موظفيه للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ستشكل ما مجموعه ٢٢٣ وظيفة ثابتة ومؤقتة، وهو ما يمثل ٣٧ في المائة من عنصر الموظفين المدنيين البالغ قوامه الكلي ٥٩٥ موظفا (وهذا لا يشمل ٦ من الأفراد المقدمين من الحكومات). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأنه من بين الوظائف الثابتة والمؤقتة الـ ١٥٤ المقترح نقلها وإعادة انتدابها، هناك

(١) في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، كان مقترحا إنشاء فريق معني بالسلوك والانضباط، يتألف منوظيفتين معيّنين بالسلوك والانضباط (١ ف-٤ و ١ لموظف وطني من الفئة الفنية) ووظيفة واحدة لمساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية)، بينما وافقت الجمعية العامة على وظيفتين (١ ف-٤ و ١ من فئة الخدمة الميدانية). وسيعني النقل المقترح لوظيفة فئة الخدمة الميدانية ألا يتبقى في الفريق سوى وظيفة واحدة برتبة ف-٤ في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

٢٩ (٢٦ في المائة) من الوظائف الجديدة الـ ١١٢ التي تم اعتمادها للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، وهناك ٤١ وظيفة شاغرة. ولم يلبّ طلب اللجنة الحصول على معلومات عن مدى توافق عمليات إعادة الانتداب والنقل هذه مع استعراض ملاك الموظفين الذي أجري في عام ٢٠١٥، أو عمّا سيتحقق من خلال المقترحات من كفاءة في أساليب العمل المنقحة، ولا سيما في سياق سلسلة الإمداد ونموذج تقديم الخدمات على النحو المقترح في الفقرة ٣٦ من الميزانية المقترحة، التي يُنصّ فيها على أن التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين ستتيح للمكتب أن يحدّ من اعتماديته على الترتيبات القائمة على الجهات المتعاقدة، وأن يعظّم كفاءة العنصر الخاص بملاك موظفيه. بل إنه على العكس من ذلك، تلاحظ اللجنة الزيادة الكبيرة في عدد الخبراء الاستشاريين الذين سيستعين المكتب بخدماتهم في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ (انظر الفقرة ٤١ والجدول ذا الصلة أدناه)، وزيادة الاحتياجات بمقدار ٢,٩ مليون دولار للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ تحت بند تعهيد خدمات المستودعات لجهات خارجية في مومباسا ومقديشو ومراكز القطاعات (بلدوين وباليدوغلي وبيدواه وكيسمايو)، وتحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (المرجع نفسه، الفقرة ١٠٤). وتكرر اللجنة الاستشارية تأكيد أنه كان ينبغي للأمين العام تقديم المزيد من الإيضاحات بشأن الزيادات الإجمالية في الموارد المقترحة للموظفين المدنيين والخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، ولا سيما بشأن مهام ومواقع كل منهم (انظر A/70/742/Add.14، الفقرة ٥٧). وترى اللجنة أيضا أنه كان ينبغي للمكتب أن يعالج مسألة اعتماديته على الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد القائمة منذ زمن طويل، وذلك بالاقتران مع التعزيزات الكبيرة التي أجراها لملاك موظفيه.

٣٤ - وعند الاستفسار عن الوظائف الـ ١٥٤ المقترح نقلها وإعادة انتدابها، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه بالنسبة لعدد من الوظائف المقترح نقلها، يقترح المكتب فعليا إجراء تغييرات في المسميات الوظيفية للوظائف الثابتة والمؤقتة لمواءمتها مع المسميات التي أقرها مكتب إدارة الموارد البشرية، ولكي تعكس المسميات الصحيحة وفقا لعملية التصنيف التي أنجزت مؤخرا. وبالنسبة للوظائف الثابتة والمؤقتة التي تتطلب تغييرات في المهام، اقترحت إعادة انتداب الوظائف. وفيما يتعلق بإعادة انتداب الوظائف، تلاحظ اللجنة أن التعريف الوارد في المرفق الأول بالميزانية المقترحة ينصّ على أن إعادة انتداب الوظائف يطبّق في حالات منها أن يُقترح أن تسند إلى شاغل وظيفة معتمدة يقصد بها أداء مهمة معينة أنشطة أخرى ذات أولوية صدر بها تكليف ولا علاقة لها بالمهمة الأصلية. وترى اللجنة أن عمليات إعادة الانتداب تلك ينبغي أن تُعتبر بمثابة إلغاء للوظيفة الحالية وإنشاء لوظيفة جديدة، ولهذا ينبغي أن تخضع للإجراءات التي تنطبق على الوظائف الجديدة، والمتمثلة في جملة أمور منها شرط التبرير التام لمهامها، وعملية التوظيف والاختيار، وتطبيق عامل شغور بنسبة ٥٠ في المائة خلال السنة الأولى من إنشائها (انظر A/71/836/Add.5، الفقرتان ٢٩ و ٣١).

٣٥ - وإدراكاً من اللجنة الاستشارية لصعوبة البيئة التي يعمل فيها المكتب والحاجة إلى التكيف مع الاحتياجات التشغيلية، فإنها توصي بالموافقة على اقتراح نقل ١١٢ وظيفة ثابتة ومؤقتة. بيد أن اللجنة غير مقتنعة بالمبررات المقدمة للعدد الكبير من الوظائف الثابتة والمؤقتة (٤٢) المقترح إعادة انتدابها للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، وخاصة في ظل الاستعراض الشامل لملاك الموظفين الذي أجري خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ ووافقت الجمعية العامة على إثره على إنشاء ١١٢ وظيفة ثابتة ومؤقتة جديدة تم طلبها لمعالجة الفجوات التشغيلية التي كان المكتب يواجهها. وتوصي اللجنة بناء على ذلك بعدم الموافقة على إعادة الانتداب المقترحة للوظائف الثابتة والمؤقتة الـ ٤٢ التي لم تعد مهامها الحالية مطلوبة، وتوصي كذلك بإلغاء هذه الوظائف الثابتة والمؤقتة الـ ٤٢.

مكاسب الكفاءة الناتجة عن تنفيذ نظام أوموجا

٣٦ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن المكتب لم يقدم في الميزانية المقترحة معلومات بشأن مكاسب الكفاءة المتحققة نتيجة لتنفيذ نظام أوموجا على غرار ما قامت به بعض بعثات حفظ السلام. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يحدد المكتب بشكل كمي مكاسب الكفاءة المتحققة من خلال تنفيذ نظام أوموجا، وأن يقدم المعلومات ذات الصلة في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩.

٣٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتعليقها وتوصياتها الواردة في الفقرتين ٣٠ و ٣٥ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

٣ - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

مخصصات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	الفرق
٨٠٠ ٦٢٨ ٣٦٤ دولار	٤٠٠ ٤٢٧ ٣٧١ دولار	٦٠٠ ٦٧٩٨ ٦٠٠ دولار

٣٨ - يصل مجموع الاحتياجات التشغيلية المقدرة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ إلى ٤٠٠ ٤٢٧ ٣٧١ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٦٠٠ ٦٧٩٨ ٦٠٠ دولار، أو ١,٩ في المائة، مقارنة بالاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وتعكس الزيادات المقترحة في إطار التكاليف التشغيلية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ارتفاع الاحتياجات في إطار ما يلي: (أ) المرافق والهياكل الأساسية (١٢,٥ مليون دولار، أو ١٢,٦ في المائة)؛ (ب) النقل الجوي (١٠,٧ ملايين دولار، أو ١٤,٩ في المائة)؛ (ج) تكنولوجيا المعلومات (٣,٢ ملايين دولار، أو ٣٧,٥ في المائة)؛ (د) الخدمات الطبية

(٤,٩ ملايين دولار، أو ٢٤,٢ في المائة). وهذه الزيادة في الاحتياجات يقابلها جزئياً انخفاض في الاحتياجات في إطار: (أ) النقل البري (١٩,٢ مليون دولار، أو ٣٥,٣ في المائة)؛ (ب) اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٥,٩ ملايين دولار، أو ٧,٧ في المائة) (انظر A/71/788، الفرع ثانياً - ألف).

الخبراء الاستشاريون

٣٩ - لاحظ مجلس مراجعي الحسابات أنه ضمن مجموعة التكاليف التشغيلية للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، اتخذت بعض فئات الإنفاق، مثل الخبراء الاستشاريين والسفر في مهام رسمية، اتجاهات واضحة فيما يتصل بإعادة توزيع الموارد، وأن المكتب هو أحد أربع بعثات كبيرة الحجم كانت هي الأكثر استخداماً لعمليات إعادة توزيع الموارد (انظر أيضاً الفقرة ٤٤ أدناه بخصوص السفر في مهام رسمية). وفيما يخص فئة الإنفاق المتعلقة بالخبراء الاستشاريين تحديداً، كان المكتب هو المسؤول عن القسم الأعظم من الزيادة بالنسبة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ (تمت إعادة توزيع ٥,٤ ملايين دولار للاستعانة بـ ٥٥ خبيراً استشارياً إضافيين، انظر الفقرة ٤٠ أدناه) (انظر A/71/5 (Vol II)، الفصل الثاني، الفقرتان ٦٩ و ٧٠). وبالنسبة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، تلاحظ اللجنة الاستشارية على ضوء المعلومات المقدمة إليها أنه، مقارنةً بالموارد المعتمدة البالغة ٢,٥ مليون دولار، بلغت مصروفات الخبراء الاستشاريين ٤,٨ ملايين دولار حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ (تجاوز في الإنفاق يبلغ ٢,٣ مليون دولار)، بينما يبلغ الحجم المتوقع للمصروف بحلول نهاية الفترة ٦ ملايين دولار، وهو ما يمثل تجاوزاً في الإنفاق بواقع ٣,٦ ملايين دولار، أو ١٤٤,٤ في المائة. وتبدي اللجنة مزيداً من التعليقات والملاحظات بخصوص هذه المسألة في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/71/836).

٤٠ - ويفيد الأمين العام في تقريره عن أداء ميزانية البعثة أن الزيادة المسجلة في الاحتياجات بمقدار ٤,٩ ملايين دولار أو بنسبة ٢٤٧,٤ في المائة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ تعزى أساساً إلى عقد لتوظيف ٥٥ خبيراً استشارياً (بقيمة ٥,٤ ملايين دولار) من أجل العمل عوضاً عن الموظفين في المناطق التي لم تمثل للمعايير الأمنية الدنيا للعمل (انظر A/71/630، الفقرة ٥٣). وطلبت اللجنة الاستشارية، ولكنها لم تتلق، توضيحات بشأن ما إذا كان هناك أي تخفيض مقابل في الموارد المخصصة للموظفين المعيّنين أصلاً لأداء المهام ذات الصلة خلال فترة الأداء. وعند الاستفسار، تلقت اللجنة من إدارة شؤون السلامة والأمن معلومات عن مراكز العمل في الصومال التي عُيّن فيها موظفون دوليون للفترتين ٢٠١٥/٢٠١٦ و ٢٠١٦/٢٠١٧ والمواقع التي قام الموظفون الدوليون بزيارتها (انظر المرفق الأول لهذا التقرير). وعلمت اللجنة من الإدارة نفسها أيضاً أن المخاطر وما يرتبط بها من تدابير التخفيف في المواقع العشر المدرجة في المرفق الأول تخضع لاستعراض منتظم وتعتبر حالياً

عند مستوى مقبول يسمح بنذب موظفي الأمم المتحدة في تلك المواقع وبقائهم فيها. وكذلك الأمر فيما يتعلق بالمواقع التي تمت زيارتها، أشارت التقييمات التي أجريت آنذاك إلى إمكانية السفر إليها. بيد أن هذا لا يعني دائما إمكانية السفر إلى تلك المواقع. فقد تفاوتت درجات المخاطر، ويجري تقييم السفر على أساس كل حالة على حدة.

٤١ - وتقدر الموارد المقترحة للخبراء الاستشاريين بمبلغ ٥٠٠ ٥٤٧ ٢ دولار للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، وهو ما يمثل زيادة بمبلغ ٨٠٠ ٩٠ دولار أو بنسبة ٣,٧ في المائة مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ وقدرها ٥٦٧ ٢٤٥٦ دولار. وطلبت اللجنة الاستشارية معلومات عن عدد الخبراء الاستشاريين وفراى المتعاقدين المقرر التعاقد معهم من جانب مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، وهي معلومات ترد في الجدول أدناه. وتلاحظ اللجنة الاستشارية الزيادة المقررة في عدد الخبراء الاستشاريين وفراى المتعاقدين للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، وترى أن هذه الزيادة غير مبررة في الميزانية المقترحة كما أنها لا تتماشى مع هدف تحقيق "الكفاءة" في إطار إعادة هيكلة دائرة إدارة سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات على النحو المبين في الميزانية المقترحة (انظر الفقرة ٣٣ أعلاه).

عدد الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين للفترتين ٢٠١٧/٢٠١٨ و ٢٠١٦/٢٠١٧

القسم/الوحدة	٢٠١٦/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٨
مكتب المدير	٣	-
الخلية المعنية بمحصر الحسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها	١	-
الموارد البشرية	١	١
الهندسة	١	-
إدارة الدعم الإعلامي	٢	-
الشؤون الطبية	٢	٢
إدارة سلسلة الإمداد	٢	١١
التخزين المتكامل	-	٢
قاعدة مومباسا للوجستيات	-	١
الطيران	-	١٣
مراقبة التحركات	-	١٧
تصميم الهياكل الأساسية وتنفيذها	١	-
إدارة بيئة	١	-
التدريب	٢	٥
المجموع	١٦	٥٢

٤٢ - وقد علقت اللجنة الاستشارية على عدم الوضوح فيما يتعلق بالمهام الموكولة للموظفين والخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين والمواقع المحددة لكل منهم (انظر الفقرة ٣٣ أعلاه). وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أن الاحتياجات المطلوبة للخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين لا تقتصر على الموارد المدرجة في الميزانية تحت بند الخبراء الاستشاريين، ولكنها مدرجة أيضا في إطار فئات أخرى ضمن مجموعة التكاليف التشغيلية. وتتوقع اللجنة أن تُقدّم إلى الجمعية العامة عند نظرها في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ معلومات شاملة عن جميع الفئات من غير موظفي المكتب، بمن فيهم الخبراء الاستشاريون وفرادى المتعاقدين والأفراد المقدمون من خلال العقود المبرمة مع أطراف ثالثة. وترى اللجنة أن هذه المعلومات الشاملة ينبغي أن تُقدم في مقترحات ميزانيات المكتب التي ستُقدم مستقبلا.

٤٣ - واللجنة الاستشارية، إذ تأخذ في اعتبارها زيادة الموارد تحت بند الأفراد المدنيين والخبراء الاستشاريين للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ ومكاسب الكفاءة المزمع تحقيقها نتيجة إعادة الهيكلة الجارية لدائرة إدارة سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات، توصي بتخفيض الموارد المقترحة للخبراء الاستشاريين البالغة ٥٠٠ ٥٤٧ دولار للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، وذلك بنسبة ٢٠ في المائة (٥٠٩ ٥٠٠ دولار).

السفر في مهام رسمية

٤٤ - وفقا لما لاحظ مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بوجود اتجاه واضح نحو نقل الموارد إلى بند السفر في مهام رسمية (انظر الفقرة ٨ أعلاه)، تم الإبلاغ عن زيادة في الإنفاق بمقدار ١ ٢٤٥ ٠٠٠ دولار، أو بنسبة ٥١,٧ في المائة، في فترة الأداء (انظر A/71/630). وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة إليها أنه من أصل المبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ وقدره ٢ ٦٤٩ ٥٠٠ دولار تحت بند السفر في مهام رسمية، بلغت النفقات حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ ما قدره ١ ٨٢٣ ٠٠٠ دولار (أي ٦٩ في المائة من مجموع المخصصات في الأشهر السبعة الأولى من السنة المالية) وتصل النفقات المتوقعة للفترة الممتدة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ إلى ٨٢٦ ٠٠٠ دولار، أو ٣١ في المائة، بحيث يكون الرصيد المتوقع للفترة الحالية صفر. وستعود اللجنة الاستشارية إلى هذه المسألة عند نظرها في أداء ميزانية مكتب الدعم للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. ويرد مزيد من تعليقات اللجنة وملاحظاتها بشأن نقل الموارد في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/71/836).

٤٥ - ويُشار إلى أن الزيادة في الاحتياجات تحت بند السفر الرسمي للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ تُعزى أساسا إلى كون الموظفين قضوا فترات أطول في حالة سفر خلال رحلاتهم إلى الميدان نظرا لما يلي: (أ) تعذر نشر العدد الكافي من الموظفين إلى القطاعات بسبب انعدام الأمن؛

و (ب) نشوء الحاجة لتغطية عبء عمل الموظفين الذين هم في فترة راحة واستجمام (انظر A/71/630، الفقرة ٥٤). واستفسرت اللجنة الاستشارية عما إذا كانت هناك أي تخفيضات في تكاليف الموظفين وأبلغت بأن فترات نسبة تتراوح بين ٦٠ و ٧٠ في المائة من هذه الرحلات كانت تقل عن سبعة أيام، وبالتالي، لم تكن هناك تخفيضات في تكاليف الموظفين. ووفقاً للأمانة العامة، لن يتسنى في المستقبل إجراء أي تخفيضات في تكاليف السفر إلا عندما تتوافر أماكن إقامة إضافية تستوفي الشروط الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة. وإذ تلاحظ اللجنة الاستشارية التقدم الجاري إحرازه في تشييد المعسكرات القطاعية خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ (انظر الفقرة ٤٨ (ب) أدناه)، فإنها تتطلع إلى تلقي معلومات عن مواصلة نشر موظفي المكتب إلى الميدان.

٤٦ - وتبلغ الموارد المقترحة للسفر في مهام رسمية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ما قدره ٢ ٦٤٨ ٠٠٠ دولار، وهو ما يمثل نقصاً بمبلغ ١ ٥٠٠ دولار، أو بنسبة ٠,١ في المائة، مقارنةً بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وفيما يتعلق بالامتثال لسياسة الشراء المسبق فيما يتعلق بتذاكر السفر الجوي، تلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التي تلقتها رداً على استفسارها أن معدل امتثال المكتب لهذه السياسة كان متدنياً للغاية، حيث لم يتجاوز ١٠ في المائة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، ليشهد بعض التحسن في الأشهر الستة الأولى من الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ حيث بلغ ٢٩,٣ في المائة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه، وفقاً لما طلبته الجمعية العامة، ينبغي الانتهاء من ترتيبات السفر ١٦ يوماً قبل ١٦ يوماً من بدء السفر الرسمي (انظر A/70/742، الفقرتان ١٥١ و ١٥٢). وترى اللجنة أيضاً أنه ينبغي للمكتب أن يعمل على دمج الاحتياجات المتعلقة بالسفر وأن ينظر في طرق بديلة للاتصال. ولذلك توصي اللجنة بتخفيض بنسبة ٢٥ في المائة (أو بمبلغ ٦٦٢ ٠٠٠ دولار) في الموارد المقترحة للسفر في مهام رسمية ومبلغها ٢ ٦٤٨ ٠٠٠ للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

مشاريع التشييد

٤٧ - تُقترح موارد بمبلغ ١١٠ ٩٩١ ٩٠٠ دولار تحت بند المرافق والهياكل الأساسية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، وهو ما يمثل زيادة بمبلغ ١٢ ٤٦٣ ٨٠٠ دولار أو بنسبة ١٢,٦ في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ وقدرها ٩٨ ٥٢٨ ١٠٠ دولار. ويشير إلى أن الزيادة المقترحة في الاحتياجات تُعزى بالأساس إلى ما يلي: (أ) الخدمات المعمارية وخدمات الهدم (١٢,٥ مليون دولار) التي تعود في المقام الأول إلى زيادة عدد مشاريع التشييد المقررة؛ و (ب) خدمات الصيانة (٤,٨ ملايين دولار) التي تعود في المقام الأول إلى تضمين عقود الصيانة خدمات إضافية ومواقع جديدة (انظر A/71/788، الفقرة ٩٧).

٤٨ - وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن حالات التأخير المسجلة في مشاريع التشييد خلال فترتي ٢٠١٤/٢٠١٥ و ٢٠١٦/٢٠١٥ والتقدم المحرز خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ على النحو التالي:

(أ) النكسات والتأخيرات خلال فترتي ٢٠١٤/٢٠١٥ و ٢٠١٥/٢٠١٦: '١' تعذر البدء في مشاريع التشييد في الوقت المقرر في كل من كيسمايو وجوهر بسبب تأخيرات في توفير الأراضي من قبل السلطات المحلية؛ و '٢' منع الوصول إلى مواقع التشييد بسبب الحوادث الأمنية؛ و '٣' وقوع حوادث أمنية في مواقع أخرى قيد الاستخدام أدت إلى التحويل الفوري لموارد التشييد المخصصة للمواقع النائية من أجل تلبية الأولويات الناشئة حديثاً في المواقع التي شهدت تصاعداً جديداً في التهديدات الأمنية؛ و '٤' حدوث تأخيرات في بدء المشاريع وتنفيذها مردها تدني أداء المتعاقدين وضعف تفاعل السوق مع عمليات الشراء في الأمم المتحدة؛ و '٥' عدم توافر القدرات اللازمة من البلدان المساهمة للمساعدة في حفر الآبار كما كان مقرراً، واستغرقت عملية التفاوض بشأن الاتفاقات وتعبئة الوحدات العسكرية وقتاً أطول مما كان متوقعاً؛

(ب) التقدم المحرز في تنفيذ مشاريع البناء خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧: '١' كان من المقرر الاقتراب من إنهاء أعمال التشييد في المعسكرات القطاعية في كل من دوبلي وبايدوا وبلدوين بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧؛ و '٢' الانتهاء من حل المسائل المتعلقة بالأراضي في جوهر وكيسمايو والبدء في مشاريع التشييد، حيث يقدر معدل الإنجاز بنسبة ٤٠ في المائة في نهاية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧؛ و '٣' توقيع طلب توريد لوحدتين عسكريتين لحفر الآبار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وكان من المقرر بدء تشغيل البئر بالكامل بحلول تموز/يوليه ٢٠١٧؛ و '٤' إحراز تقدم في شراء خدمات التشييد لقاعدة مومباسا الجديدة للوجستيات (انظر الفقرتين ٥٠ و ٥١ أدناه) وكان من المقرر منح العقد في الربع الأول من الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وعند الاستفسار، زُودت اللجنة بمجدول يبين الموارد المعتمدة والموارد الفعلية لمشاريع التشييد منذ الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ (انظر المرفق الثاني لهذا التقرير).

٤٩ - تشير اللجنة الاستشارية إلى التأخيرات المسجلة في إنجاز أعمال التشييد خلال الفترات السابقة وهي غير مقتنعة بمدى واقعية التخطيط للزيادة المقترحة بمبلغ ١٢,٥ مليون دولار للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، ولذلك فإنها توصي بتخفيض الزيادة المقترحة في موارد مشاريع التشييد للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ بنسبة ٥٠ في المائة (أو بمبلغ ٦,٢٥ ملايين دولار).

قاعدة مومباسا للوجستيات

٥٠ - أبلغت اللجنة الاستشارية، بناءً على طلبها معلومات بشأن التخطيط لقاعدة مومباسا للوجستيات والرؤية المحددة لها، بأن القاعدة الحالية قد أنشئت إبان نشر مكتب الأمم المتحدة

لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى كينيا في عام ٢٠٠٩، وأن مقرها يقع في مخزن مستأجر تجاريا لا يسمح الحيز المتاح فيه بأي توسع. وتبلغ تكاليف تشغيله الحالية، بما في ذلك رسم الإيجار، حوالي ٣ ملايين دولار سنويا. وتستند الرؤية التي يتوقعها المكتب لقاعدة اللوجستيات الجديدة إلى عدد من العوامل: (أ) الحاجة إلى الحفاظ على مخزون احتياطي في مومباسا، وهو ما يقتضي زيادة حيز التخزين، عقب فقدان المخزون والأصول التي تُركت دون تأمينها أثناء عملية الإخلاء في الصومال، وهو ما أدى إلى اتخاذ قرار التخفيف من خطر فقدان المخزون عن طريق توزيعه فيما بين المواقع؛ و (ب) تحليل نسبة التكاليف إلى الفوائد الذي أجراه المكتب في عام ٢٠١٤ في ضوء ولايته الموسعة، ومحدودية الحيز في الموقع الحالي والشواغل الأمنية. وفي أعقاب قيام البلد المضيف بمنح إيجار دون تكلفة، تقرر الشروع في بناء قاعدة جديدة في مطار مومباسا الدولي. ووفقا للأمانة العامة، فقد تم الانتهاء من عمليتي التخطيط للقاعدة الجديدة وتصميمها في مطلع عام ٢٠١٦، وبدأت عملية الشراء التي يُتوقع إتمامها في تموز/يوليه ٢٠١٧، مع توقع الانتهاء من أشغال التشييد في غضون ١٨ إلى ٢٤ شهرا (في عام ٢٠١٩). ويقدر مجموع تكلفة القاعدة الجديدة بمبلغ ١٥ مليون دولار. وتشمل المرحلة الأولى من المشروع تشييد الجدار المحيطي (مُنجز) واستبدال مبنى لهيئة المطارات الكينية (الأشغال جارية)، كما تشمل المرحلة الثانية البدء في أعمال التشييد الكبرى خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وسيكون للقاعدة الجديدة مستودعا تبلغ مساحته حوالي ٣ ٤٠٠ متر مربع وحيز للتخزين يسع ١ ٠٠٠ حاوية طول الواحدة منها ٢٠ قدم، ومحطات عمل لما عدده ١٥٠ من الموظفين، بالإضافة إلى حيز يسع ٥٠ من الموظفين والخبراء الاستشاريين الإضافيين الذين لن تكون لديهم حاجة إلى محطات عمل (وتستوعب القاعدة الحالية نحو ٥٠ موظفا وعدد قد يصل إلى ٣٠ من فرادى المتعاقدين). وأبلغت اللجنة بأنه سيتم إنهاء عقد الإيجار الحالي وإغلاق القاعدة بمجرد الانتهاء من تشييد القاعدة الجديدة في عام ٢٠١٩.

٥١ - ويشير الأمين العام إلى أنه خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، من المقرر نقل عدد كبير من الوظائف المشمولة في ركيزة إدارة سلسلة الإمداد من نيروبي إلى مومباسا. غير أن أحد تقييمات المخاطر الأمنية أوصى بعدم رفع الحد الأقصى لعدد الموظفين في مومباسا. وسيُعاد تقييم البيئة الأمنية بعد الانتخابات الكينية في آب/أغسطس ٢٠١٧ ليتم بعدها نقل الوظائف تدريجيا حسب توافر مرافق الإقامة وملاءمتها (انظر A/71/788، الفقرتان ٣٥ و ٥٩). وعند الاستفسار عن أثر تأخر الانتقال المقرر إلى مومباسا، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ تتضمن اعتمادا مخصصا لإنشاء ركيزة خدمات إدارة سلسلة الإمداد في مومباسا. وفي حين سيكون للانتقال إلى مومباسا أثر إيجابي في عمليات المكتب عندما تكون ركيزة خدمات إدارة سلسلة الإمداد في موقع واحد في كينيا، فإن تعذر جمع كافة الموظفين في نفس مكان العمل في هذه المرحلة ليس بالأمر الهام، لأن معظم المهام

المضطلع بها غير مرتبطة بمكان معين وإن كان سيتعين تعزيز آليات الاتصال والتنسيق بين الموقعين. وتثق اللجنة الاستشارية في أن تعزيز الاتصال والتنسيق بين نيروبي ومومباسا في إطار ركيزة خدمات إدارة سلسلة الإمداد لن يؤدي إلى زيادة في الاحتياجات تحت بند السفر في مهام رسمية.

ميزنة تكاليف الوقود

٥٢ - تلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة إليها اقتراح تخفيض بمبلغ ٩٠٠ ١٨٦ ١٧ دولار، أو بنسبة ٥٤,٣ في المائة في موارد البترين والزيوت ومواد التشحيم تحت بند النقل البري للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، يُعزى إلى انخفاض تكلفة اللتر (٠,٦٣ دولار، مقابل التكلفة المدرجة في الميزانية وقدرها ١,٠٧ دولار للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧) وانخفاض الكمية المستهلكة (١٤,٧ مليون لتر مقابل ١٩,٦ مليون لتر للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧). واستفسرت اللجنة عن مدى واقعية الاقتراح فأبلغت بأن المكتب قد قام بإعادة موازنة نسبة توزيع استهلاكه للوقود بين استهلاكه في المركبات (من ٦٠ في المائة إلى ٤٠ في المائة) واستهلاكه في المولدات (من ٤٠ في المائة إلى ٦٠ في المائة) لكي تعكس توزيعاً أكثر واقعية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ووفقاً للمكتب، فإن ارتفاع نسبة الاستهلاك في المولدات إلى ٦٠ في المائة لم يتسبب في زيادة الاحتياجات من موارد البترين والزيوت ومواد التشحيم تحت بند المرافق والهياكل الأساسية، وذلك بسبب انخفاض تكلفة الوقود باللتر وخفض الرسوم الإدارية. وتتساءل اللجنة الاستشارية عن الأساس الذي تستند إليه عملية إعادة موازنة نسب توزيع استهلاك الوقود بين استهلاكه في المركبات واستهلاكه في المولدات، إذ لا يبدو أنها تعكس كميات الاستهلاك الفعلي للوقود.

إدارة الوقود

٥٣ - فيما يتعلق بإدارة الوقود وحالة نشر النظام الإلكتروني لإدارة الوقود في المكتب، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن النظام لم يُنشر بعد في المكتب، على الرغم من أن المعدات المطلوبة قد وصلت إلى مومباسا وسُرسِل إلى مقديشو للتنفيذ. وكان المكتب عاكفاً على إنشاء فريق عامل للتعاون مع أصحاب المصلحة في الإعداد لتنفيذ النظام، كما كان من المتوقع أن تتيح الأعمال التحضيرية نشر النظام في الربع الأول من الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وأبلغت اللجنة لدى الاستفسار بأنه لم يتم الإبلاغ عن أي حالات غش تتعلق بالوقود وأسفرت عن تكبد المكتب خسائر خلال الفترة الحالية.

٥٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الميزانية المقترحة أن المكتب يتولى إدارة عمليات توريد وتخزين ٤٨,٣ مليون لتر من البترين (١٢,٠ مليون لتر للعمليات الجوية، و ٥٠ ٩٢٠ لتراً للنقل البحري، و ١٤,٧ مليون لتر للنقل البري، و ٢١,٥ مليون لتر لمولدات الكهرباء

ومرافق أخرى) والزيوت ومواد التشحيم في جميع نقاط التوزيع ومرافق التخزين في تسعة مواقع (انظر A/71/788). ولذلك تتوقع اللجنة الاستشارية أن يكشف المكتب استعداده لنشر النظام الإلكتروني لإدارة الوقود بحيث يصبح المكتب في وضع أفضل لزيادة الكفاءة في التخطيط للاحتياجات من الوقود واستهلاك الوقود ومراقبة المخزون، والتحليل والإبلاغ. وتتوقع اللجنة أن يقدم الأمين العام تقريراً عن مكاسب الكفاءة التي ستتحقق من خلال تنفيذ النظام في مقترحه لميزانية الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩.

العمليات الجوية

٥٥ - يتألف الأسطول الجوي الحالي للمكتب من خمس طائرات عمودية عسكرية، وسبع طائرات عمودية تجارية، وأربع طائرات ذات أجنحة ثابتة، وثلاث طائرات احتياطية ذات أجنحة ثابتة. وتقدر الموارد المقترحة للعمليات الجوية بمبلغ ٤٠٠ ١٢٦ ٨٣ دولار للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، وهو ما يمثل زيادة بمبلغ ٢٠٠ ٧٧١ ١٠ دولار أو بنسبة ١٤,٩ في المائة مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ وقدرها ٢٠٠ ٣٥٥ ٧٢ دولار. وتُعزى الزيادة المقترحة في الاحتياجات أساساً إلى: (أ) إضافة طائرة عمودية عسكرية واحدة، عن طريق طلب توريد؛ و (ب) تجديد عقود ثلاث طائرات ذات أجنحة ثابتة، لأسباب في مقدمتها ارتفاع أسعار العقود (المرجع نفسه، الفقرة ٩٩). وستشارك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والمكتب في استخدام طائرتين ثابتتي الجناحين وطائرتي هليكوبتر، بمعدل ٣٠ في المائة للبعثة و ٧٠ في المائة للمكتب (المرجع نفسه، الفقرتان ١٤ و ٩٩).

٥٦ - وفيما يتعلق بزيادة ٤ ملايين دولار لتجديد عقود الطائرات ذات الأجنحة الثابتة، أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، أن الزيادة تُعزى أساساً إلى طائرة بوينغ الجديدة من سلسلة ٨٠٠-٧٣٧ التي تسع ١٧٤ راكباً والتي استُعيض بها عن طائرة بوينغ من سلسلة ٤٠٠-٧٣٧ التي تسع ٧٢ راكباً. ووفقاً للمكتب، فقد كانت عملية الاستبدال ضرورية بسبب زيادة الطلب على تنقل الموظفين على الخط الرابط بين نيروبي ومقديشو، ومن أجل دعم عمليات تناوب القوات والشرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. بيد أن اللجنة تلاحظ من المعلومات التي تلقتها بناء على طلبها أن معدل الاستفادة الفعلية من حمولة الركاب كانت أقل بكثير من الطاقة الاستيعابية لطائرة بوينغ ٧٣٧ خلال عام ٢٠١٦، بمعدل ٤٧ راكباً في كل رحلة (حيث كانت أدنى حمولة هي ٤٠ راكباً وأعلى حمولة هي ٥٩ راكباً). وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بفئات المسافرين على متن الرحلات التابعة للمكتب، تلاحظ اللجنة أنه من مجموع الركاب الذين سافروا خلال عام ٢٠١٦ وعددهم ٤٨٧ ٦٣ راكباً، كان ٢٤٣ ٤١ راكباً (٦٥ في المائة) من موظفي المكتب/البعثة و ٨٢٩ ٤ راكباً (٦,٧ في المائة) من موظفي وكالات الأمم المتحدة (٢٧ في المائة) و ٤١٥ ١٧ (٢٧ في المائة) من غير موظفي الأمم المتحدة (انظر A/71/809، المرفق الثامن-باء)، ولدى

الاستفسار عن سبب عدم استرداد التكاليف من الركاب الذين هم من غير موظفي الأمم المتحدة، أُبلغت اللجنة بأن هؤلاء الأفراد يعملون لدى شركاء المكتب والبعثة في تنفيذ أنشطتهما الصادر بها تكليف، ومنهم موظفو الحكومات والسفارات (الذين ترعاهم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال) وموظفو بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وأفراد الجيش الوطني الصومالي، وغير ذلك من المنظمات الدولية والمتعاقدين مع المكتب. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن الركاب من غير موظفي الأمم المتحدة الذين لا ترعاهم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال يسافرون على أساس توافر المقاعد وأن وجودهم على متن الطائرة لا يستتبع أي تكاليف إضافية للمكتب. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن مكتب الشؤون القانونية قد أحرز تقدما كبيرا في استعراضه الجاري لمسألة نقل الركاب من غير موظفي الأمم المتحدة على متن طائرات الأمم المتحدة واسترداد التكاليف المترتبة عليه، بما في ذلك المسائل المتصلة بالمسؤولية، ذلك تحميل ركاب تابعين لأطراف ثالثة رسوم السفر تثير بعض المسائل من المنظور القانوني. وعقب مشاورات مع شركات التأمين، تم التوصل إلى اتفاق أولي يقضي بأن تكون الرسوم المفروضة على الركاب التابعين لأطراف ثالثة في شكل تكلفة إدارية أو ترتيب لتقاسم التكاليف أو استردادها، إذا أُريدَ الحفاظ على الحماية التي تخولها سياسة الأمم المتحدة لتأمين السفر الجوي للأطراف الثالثة. والهدف هو وضع سياسة واضحة ومتسقة تنطبق في جميع البعثات بشأن: (أ) تحديد فئات الركاب التابعين لأطراف ثالثة الذين ينبغي نقلهم على متن طائرات الأمم المتحدة وأي تلك الفئات ينبغي عدم تحميلها رسوم مقابل ذلك السفر؛ و (ب) وضع منهجية لحساب هذه الرسوم، مع التقليل في الوقت نفسه إلى أدنى حد من تعرض المنظمة للمخاطر أو للمسؤولية. ومن المتوقع أن يكتمل الاستعراض في غضون الشهرين المقبلين. وعلى أساس المشورة التي سيقدمها مكتب الشؤون القانونية وما يرتثيه مكتب المراقب المالي، ستقوم الإدارة بوضع وإصدار توجيهات لبعثات حفظ السلام. ويرد مزيد من تعليقات اللجنة وملاحظاتها بشأن استرداد التكاليف في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/71/836).

٥٧ - واللجنة الاستشارية، إذ تأخذ في الحسبان أن معدل الاستفادة الفعلية من حمولة الركاب كانت أقل بكثير من الطاقة الاستيعابية الكاملة للطائرة ثابتة الجناحين وأن ٦٥ في المائة فقط من الركاب المسافرين في رحلات المكتب كانوا من موظفي المكتب وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال خلال عام ٢٠١٦، فإنها تتساءل عن حاجة المكتب إلى طائرة جديدة ثابتة الجناحين تسع لعدد أكبر من المقاعد، وهو ما سيؤدي إلى زيادة الاحتياجات من الموارد. وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة أنه يتعين على المكتب تحصيل المبالغ المستحقة من الركاب غير التابعين للأمم المتحدة،

على غرار ما قام به بعض بعثات حفظ السلام بدرجات متفاوتة^(٢). وبالإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة أنه في حين أُبلغ عن نقص كبير في الإنفاق تحت بند الخدمات للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ (مخصصات بمبلغ ٢٩٨ ٨٠٠ دولار مقابل نفقات بمبلغ ٣٧٢ ٨٠٠ دولار) وللفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ (مخصصات بمبلغ ٢٧١٧ ٠٠٠ دولار ونفقات بمبلغ ٢ ٢٠٠ دولار حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧)، يُقترح اعتماد مبلغ ٣ ٢٣٦ ٩٠٠ دولار (وهو ما يمثل زيادة بمبلغ ٥١٩ ٩٠٠ دولار أو بنسبة ١٩,١ في المائة) للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ومن ثم، ترى اللجنة أنه ينبغي الإبقاء على الاحتياجات من الموارد للطائرات ذات الأجنحة الثابتة والخدمات عند مستوى الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ وتوصي بتخفيض الزيادة المقترحة البالغة ٢٠٠ ٧٧١ دولار لعمليات الجوية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ بمقدار ٥ ملايين دولار.

الاتصالات

٥٨ - الموارد المقترح تخصيصها للاتصالات للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ تبلغ ٢٩ ٧٨٣ ١٠٠ دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٦٢١ ١٠٠ دولار، أي ٢,١ في المائة، مقارنةً بمبلغ ٢٩ ١٦٢ ٠٠٠ دولار المخصص للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وتُعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى الاتصالات التجارية (٠,٨ مليون دولار) وقطع الغيار (٠,٢ مليون دولار)، ويقابلها جزئياً انخفاض في الاحتياجات تحت بند شراء معدات اتصالات (٠,٥ مليون دولار) (انظر A/71/788، الفقرة ١٠١). وتلاحظ اللجنة من المعلومات المقدمة إليها أن حجم الإنفاق في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ بلغ ١٨,٣ مليون دولار في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وأن حجم الإنفاق المتوقع الوصول إليه في نهاية الفترة الجارية هو ٢٤,٩ مليون دولار (مما يمثل نقصاً قدره ٤,٣ مليون دولار، أي ١٤,٦ في المائة، في الإنفاق الفعلي عن المبلغ المعتمد). وإذا تأخذ اللجنة الاستشارية في اعتبارها النقص المتوقع في الإنفاق في الفترة الحالية والزيادة في الاحتياجات المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، فهي توصي بخفض الموارد المقترحة للاتصالات للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ بمقدار ٢ مليون دولار.

تكنولوجيا المعلومات

٥٩ - المبلغ المطلوب تخصيصه لتكنولوجيا المعلومات للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ هو ١١ ٨٣٤ ٢٠٠ دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٣ ٢٢٩ ٤٠٠ دولار، أي ٣٧,٥ في المائة، مقارنةً بمبلغ ٨ ٦٠٤ ٨٠٠ دولار المخصص للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وتُعزى الزيادة المقترحة إلى ما يلي: (أ) شراء المعدات (٢,٤ مليون دولار) ولا سيما شراء معدات الاتصال

(٢) بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

عبر السواتل المدارية لمرة واحدة من أجل النظم ذات زمن انتظار قصير ونطاق ترددي عريض، وبسبب استبدال أجهزة الاتصال اللاسلكي المحمولة، التي بلغت نهاية فترة صلاحيتها؛ و (ب) شراء مجموعات برامجيات وتراخيص ورسوم واستئجار برامجيات (٥,٠ مليون دولار)، ولأسباب تعود في المقام الأول إلى زيادة عدد الحواسيب والتراخيص اللازمة للعدد المتزايد من الموظفين. (ويعكس ذلك الأثر المتأخر لاعتماد ١١٢ وظيفة جديدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧) (المرجع نفسه، الفقرة ١٠٢).

٦٠ - وفيما يتعلق بشراء مجموعات برامجيات وتراخيص ورسوم واستئجار برامجيات، تلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة إليها أنه، بالإضافة إلى أن تجاوز الإنفاق في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ بمبلغ ٤,٥ مليون دولار، أي ٣٠٠٠ في المائة، مطلوب اعتماد زيادة قدرها ٤٨٦٠٠٠ دولار، أي ٩٣٤,٦ في المائة، للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وأُبلغت اللجنة، عند استفسارها، بأن زيادة الاحتياجات في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ تُعزى أساساً إلى أن إدراج الاحتياجات المتعلقة بالتراخيص والبرامجيات تحت بند شراء معدات (مثل الاحتياجات المتعلقة بالأمن المادي، وتراخيص نظام إدارة المكالمات، والبرامجيات المستخدمة في تشغيل مراكز الاتصال وتوزيع المكالمات على أجهزة الاتصال المحمولة). وفيما يتعلق بالزيادة المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، تُعزى الاحتياجات أساساً إلى زيادة عدد الحواسيب والتراخيص المطلوب توفيرها نتيجة لزيادة عدد الموظفين (المعتمدين للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧) وإلى إدراج الموارد المطلوب تخصيصها لشراء أجهزة حاسوب جديدة تحت هذا البند في الميزانية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية زيادة الاحتياجات المتعلقة بشراء مجموعات برامجيات وتراخيص ورسوم واستئجار برامجيات للفترتين ٢٠١٦/٢٠١٥ و ٢٠١٧/٢٠١٨. وتعتزم اللجنة استعراض الاحتياجات من الموارد المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات في سياق نظرها في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩.

الخدمات الطبية

٦١ - المبلغ المطلوب تخصيصه للخدمات الطبية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ هو ٢٥ ١٤٩ ٩٠٠ دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٤٠٠ ٩٠٨ دولار، أي ٢٤,٢ في المائة، مقارنة بمبلغ ٢٠ ٢٤١ ٥٠٠ دولار المخصص للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن نفقات الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ بلغت ٣٠٠ ٩٨٩ ١٠ دولار، بدون نفقات الإحلاء الطبي التي سُجّلت تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات أخرى (انظر A/71/630، الفقرة ٦١، والفقرة ٦٣ أدناه) وأن نفقات الفترة الحالية وصلت إلى ٨ ٨٢١ ٠٠٠ دولار في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بدون نفقات الإحلاء الطبي البالغة ٩,٠ مليون دولار التي سُجّلت أيضاً في بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى. واللجنة تُذكر بأن المكتب أخطأ في تسجيل نفقات الإحلاء الطبي للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ (انظر A/70/587، الفقرة ٥٣). وإذ تلاحظ

اللجنة الاستشارية أن نفقات الإجلاء الطبي التي تحملها مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال سُجّلت خطأً في بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى في ميزانيات الفترات ٢٠١٤/٢٠١٥ و ٢٠١٥/٢٠١٦ و ٢٠١٦/٢٠١٧، فهي تخشى أن يتسبب التسجيل الخاطئ وغير المتسق للنفقات في إعاقة القدرة على المقارنة بين أنماط الإنفاق وتحليل هذه الأنماط بالشكل الصحيح. وترد ملاحظات اللجنة وتعليقاتها على التسجيل الخاطئ وغير المتسق للنفقات أيضاً في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/71/836).

٦٢ - وقد أُفيد بأن الزيادة في الاحتياجات بمبلغ ٤٠٠ ٩٠٨ ٤ دولار تُعزى أساساً إلى إبرام عقد بشأن فريق للإجلاء الطبي الجوي مكوّن من ستة عشر عضواً ويضم أفراد ومعدات ولوازم وعقاقير ومواد استهلاكية (انظر A/71/788، الفقرة ١٠٣). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن: (أ) الزيادة في توقعات الميزانية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ تُعزى إلى أن مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال تولى مسؤولية عقد للإجلاء الطبي الجوي في تموز/يوليه ٢٠١٦ (حيث كانت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تتولى المسؤولية عن إدارة العقد السابق ودفع تكاليفه حتى حزيران/يونيه ٢٠١٦). وعلاوة على الأحكام الواردة في العقد الذي كان مبرماً مع الدائرة، سيوفر العقد الجديد الذي أبرمه المكتب كل ما يحتاجه فريق الإجلاء الطبي الجوي من معدات طبية وأدوية ولوازم استهلاكية للمستشفيات؛ وبالتالي، ستكون قيمته المالية أكبر من قيمة العقد الذي كانت الدائرة تتولى مسؤوليته في الفترات السابقة؛ و (ب) بالنسبة لنشر فريق الإجلاء الطبي الجوي المكوّن من ستة عشر عضواً، فسيتمركز مساعدان طبيان من أعضاء الفريق في كل محور من محاور الإجلاء الطبي الستة (الموجودة في دوبلي وبيدواه وبلدوين وكيسمايو وجوهر باليدوغلي)، وسيتمركز أربعة موظفين في مقديشو (التي تعتبر المحور الرئيسي للإجلاء ونقطة عبور للمرضى). وسيتولى أعضاء الفريق مسؤولية إجلاء المرضى إلى مرافق طبية من المستوى الثالث أو الرابع خارج الصومال. وإذ تأخذ اللجنة الاستشارية في اعتبارها أن العقد الجديد للإجلاء الطبي الجوي التي يتولى المكتب مسؤوليته بدأ سريانه في تموز/يوليه ٢٠١٦، وأن هناك نقص فعلي ومتوقع في الإنفاق عن المبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، فهي لا ترى أي سبب يبرر الزيادة المقترحة للخدمات الطبية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

٦٣ - وقد لاحظت اللجنة الاستشارية نقص الإنفاق الفعلي في بند الإجلاء الطبي خلال فترة الأداء عن المبلغ المعتمد، وطلبت تبريراً لزيادة الاحتياجات المدرجة في الميزانية المقترحة، وكذلك للنفقات الفعلية للإجلاء الطبي للفترات ٢٠١٣/٢٠١٤ و ٢٠١٤/٢٠١٥ و ٢٠١٥/٢٠١٦ و للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ حتى الآن. وأبلغت اللجنة بأن التكاليف الفعلية للإجلاء الطبي إلى مرافق طبية من المستويين الثالث والرابع خارج الصومال بلغت ٢,١ مليون دولار في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ و ٣,٢ مليون دولار في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ و ٣,٨ مليون

دولار في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. أما بالنسبة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، فقد بلغت النفقات المتكبدة ٩,٠ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، نظراً لأن قوات بعثة الاتحاد الأفريقي تعرضت لعدد أقل من الحوادث التي أسفرت عن إصابات، ومن ثم احتاجت لعدد أقل من عمليات الإجلاء الطبي إلى خارج الصومال. وأبلغت اللجنة أن الحالة، رغم ذلك، غير مستقرة ويُحتمل أن تتغير في أي وقت خلال الجزء المتبقي من الفترة.

٦٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة إليها أن الزيادة البالغة ٧٠٠ ٩١٦ دولار في الاحتياجات من الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ من لوازم الخدمات الطبية تُعزى أساساً إلى الاحتياج إلى الاحتياجات إلى تدبير كميات أكبر من العقاقير والمواد الاستهلاكية اللازمة لمستشفيات المستوى الأول والثاني، وتُعزى أيضاً إلى الاحتياج إلى تدبير كميات أكبر من اللقاحات للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الذين يُنشرون قبل تحصينهم باللقاحات اللازمة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن مسؤولية تحصين أفراد القوات تقع على البلدان المساهمة بقوات، ولذلك تقوم أفرقة الاتحاد الأفريقي بالتحقق من الامتثال خلال مرحلة ما قبل النشر وفقاً لمذكرة التفاهم الموقعة بين الاتحاد الأفريقي وهذه البلدان. غير أنه تمثيلاً مع قرار مجلس الأمن ٢٢٤٥ (٢٠١٥) وقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها ذات الصلة بالدعم الطبي ورد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، يلتزم مكتب الأمم المتحدة بتقديم اللقاحات المطلوبة إلى الأفراد التابعين للبلدان المساهمة بقوات إذا نُشروا في منطقة البعثة دون أن يحصلوا عليها، على أن تُرد إليه المبالغ التي يُنفقها، على أساس استرداد التكاليف. وبناء على ذلك، أدرج المكتب احتياجات من الموارد قدرها ١٠٠ ٩٠١ دولار في ميزانيته المقترحة لعام ٢٠١٧/٢٠١٨ لتدبير اللقاحات. وبالنظر إلى أن مسؤولية توفير اللقاحات لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي تقع على البلدان المساهمة بقوات وأن أي لقاحات يوفرها المكتب لسد النقص سترد إليه قيمتها على أساس استرداد التكاليف، ترى اللجنة الاستشارية أن مبلغ ١٠٠ ٩٠١ دولار المطلوب تخصيصه ينبغي ألا يُدرج في لوازم الخدمات الطبية للمكتب.

٦٥ - وعلى أساس المعلومات المقدمة إليها (انظر أيضاً الفقرتين ٦١ و ٦٣ أعلاه)، تلاحظ اللجنة الاستشارية نقص النفقات الفعلية في بند الخدمات الطبية للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ و ٢٠١٦/٢٠١٧ عن المبالغ المعتمدة في الميزانية على النحو الآتي: (أ) بالنسبة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، بلغ مجموع النفقات ٨,١٤ مليون دولار (بما في ذلك ٨,٣ مليون دولار سُجّلت تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى)، مقارنة بمبلغ ٥,١٩ مليون دولار المخصص في الميزانية؛ و (ب) بالنسبة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، يُتوقع أن يصل حجم الإنفاق إلى ٨٢٤ ٠٠٠ ١٣ دولار في نهاية الفترة، في مقابل مبلغ ٢,٢٠ مليون دولار المخصص في الميزانية (بدون تكاليف الإجلاء الطبي التي سُجّلت تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى). وإذا تأخذ اللجنة الاستشارية في اعتبارها التعليقات والملاحظات التي أوردتها في الفقرات من ٦٢ إلى ٦٤ أعلاه، فهي توصي بتخصيص مبلغ ٥٠٠ ٢٤١ ٢٠ دولار

للخدمات الطبية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ دون تغيير عن المبلغ المخصص للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ (مما يمثل انخفاضاً قدره ٤٠٠ ٩٠٨ ٤ دولار عن المبلغ المقترح تخصيصه).

المبادرات البيئية

٦٦ - أبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ تضمنت مبلغ ١,٥ مليون دولار لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الطاقة الشمسية، الذي يشمل (أ) تصميم نظام مختلط لتوليد الطاقة يجمع بين الطاقة الشمسية الفولطاضوية والديزل (إنشاء مزارع لتوليد الطاقة الشمسية متصلة بشبكة المولدات التي تغذي مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال)؛ و (ب) شراء الألواح الشمسية باستخدام العقد الإطاري العالمي. ويُنتظر ألا يتم تركيب هذه الألواح إلا في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وأبلغت اللجنة بأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة للبيئة يُنتظر أن يسفر عن فوائد هامة منها خفض الانبعاثات وتقليل استهلاك الوقود وأن هذه الفوائد سوف تُدرس وتُقدَّر بالقيمة النقدية بقدر المستطاع، في إطار مرحلة تصميم المشروع. واللجنة الاستشارية تلاحظ الفوائد المرجوة من تنفيذ مشروع الطاقة الشمسية وتنتظر أن يتم تقدير هذه الفوائد تقديرًا كميًا والإبلاغ عنها في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وإذ تأخذ اللجنة في اعتبارها أن الألواح الشمسية لن تُركَّب إلا في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ وأن تصنيع هذه الألواح يشهد تطورات تكنولوجية وتحسينات سريعة وأن أسعار السوق أيضاً آخذة في الانخفاض، فهي توصي بتأجيل شراء ألواح الطاقة الشمسية من الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ وتوصي بناءً على ذلك بتخفيض الموارد المقترحة لشراء الألواح الشمسية اللازمة لمشروع الطاقة الشمسية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ من ١,٥ مليون دولار إلى ١ ٣٢٠ ٠٠٠ دولار.

٦٧ - وإضافةً إلى ذلك، فقد وجد مجلس مراجعي الحسابات العديد من أوجه القصور عند استعراضه لمسائل الإدارة البيئية في مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، ولاحظ أن المكتب يجب أن يضطلع بدور استباقي في هذا الصدد بحيث يكفل إعطاء أولوية أكبر للمسائل البيئية (انظر الفقرة ٨ (د) أعلاه). واللجنة الاستشارية واثقة من أن المكتب سينفذ قراري الجمعية العامة ٣٠٧/٦٩ و ٢٨٦/٧٠ من أجل تقليص بصمته البيئية الإجمالية.

الخدمات في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام

٦٨ - المبلغ المطلوب تخصيصه للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ هو ٤٠,٤ مليون دولار، لكي يقوم مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، من خلال المكتب التابع لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام الذي يوجد مقره داخل مكتب الدعم، بمواصلة دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بخيارات تخفيف تهديد الأجهزة المتفجرة المرتجلة من خلال توفير الوحدات

الداعمة للبعثة، وعمليات التنقل بين القطاعات، وكلاب الكشف عن المتفجرات، وقدرات إزالة أخطار المتفجرات (انظر A/71/788، الفقرة ٩١). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن الأجهزة المتفجرة المرتجلة في الصومال تشكل تهديداً مستمراً ومتصاعداً، ومن ثم، فإن مقياس الإنجاز لا يتعلق بتطهير الطرق وإنما بتوفير الدعم للبلدان المساهمة بقوات لكي تكتسب القدرة اللازمة للاضطلاع بولاياتها وتصل إلى درجة الاستعداد التي تمكنها من ذلك. وفيما يتعلق بتطهير الطرق من الأجهزة المتفجرة المرتجلة، يقدم المكتب الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز قدرتها على التحرك على طرق الإمداد الرئيسية. كما أبلغت اللجنة أنه عند مقارنة الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ بالفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ (من شباط/فبراير ٢٠١٦ حتى تموز/يوليه ٢٠١٧)، يتضح أن عدد الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي عُثر عليها ارتفع من ٩٦ جهازاً إلى ١٠٤ أجهزة وأن البعثة تمكنت، بفضل التقنيات المحسنة، من كشف ٤٨ من هذه الأجهزة وتفكيكها خلال الفترة الحالية في مقابل ٢٣ جهازاً خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. واللجنة الاستشارية تتوقع من المكتب أن يُقدّم في الميزانيات المقترحة المقبلة معلومات أكثر تفصيلاً عما يقدمه من دعم لبعثة الاتحاد الأفريقي وعما يحققه من نتائج في مجال التخفيف من مخاطر الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وترد ملاحظات اللجنة وتعليقاتها بشأن الخدمات المقدمة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام أيضاً في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/71/836).

٦٩ - واللجنة الاستشارية توصي باعتماد الموارد المطلوب تخصيصها تحت بند التكاليف التشغيلية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، مع مراعاة التوصيات التي أوردتها في الفقرات ٤٣ و ٤٦ و ٤٩ و ٥٧ و ٥٨ و ٦٥ و ٦٦ أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إجراء تسويات في بند التكاليف التشغيلية حتى يعكس توصيات اللجنة بشأن معدلات الشواغر للموظفين الدوليين والموظفين الفنيين الوطنيين ومتطوعي الأمم المتحدة، ويعكس إلغاء ٤٢ وظيفة ثابتة ومؤقتة (انظر الفقرتين ٣٠ و ٣٥ أعلاه).

خامساً - الاستنتاج

٧٠ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ في الفرع الخامس من تقرير الأداء (A/71/630). واللجنة الاستشارية توصي بأن يُقيد حساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ ٩٠٠ ٨٦ ١ دولار عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، بالإضافة إلى إيرادات/تسويات أخرى بمبلغ ٧٠٠ ٣١ ١٩ دولار.

٧١ - وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل المكتب للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ في الباب الرابع من الميزانية المقترحة (A/71/788). وأخذ اللجنة الاستشارية في اعتبارها التوصيات التي أوردتها توصي في الفقرات ٢٤ و ٣٠ و ٣٥ و ٤٣ و ٤٦ و ٤٩ و ٥٧ و ٥٨ و ٦٥ و ٦٦ أعلاه، فهي توصي بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغ ٤٠٠ ٩١٣ ٥٧٨ دولار للإنفاق على المكتب لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولايته.

الوثائق

- أداء ميزانية مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/630)
- ميزانية مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/788)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/5 (Vol. II)، الفصل الثاني)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/71/836)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ بشأن تمويل مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ لمكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال (A/70/742/Add.14)
- قرار الجمعية العامة ٣٠٦/٦٩ و ٢٨٥/٧٠ بشأن تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)
- قرارات مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩) و ٢٠٩٣ (٢٠١٣) و ٢١٠٢ (٢٠١٣) و ٢١٢٤ (٢٠١٣) و ٢٢٣٢ (٢٠١٥) و ٢٢٤٥ (٢٠١٥) و ٢٢٩٧ (٢٠١٦)

المرفق الأول

ألف - مراكز العمل في الصومال التي نُشر فيه موظفون دوليون في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦

من ١ تموز/يوليه إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥

إضافةً إلى العاصمة الاتحادية مقديشو، نُشر موظفون دوليون تابعون للمنظمة في المواقع التالية:

الولاية التابعة للجمهورية الاتحادية	صومالييلاند	بونتلاندا	غالمدوغ	جنوب غرب الصومال	جوبالاند	هير شيلي
الموقع	هرغيسا	باسوسو غاروي غالكميو ^(١)	غالكميو	بيدواه	دولو كيسمايو	لم يُنشر فيها موظفون دوليون

(أ) تقع بلدة غالكميو على الحدود بين ولايتين تابعتين للجمهورية الاتحادية، فيخضع شمالها لإدارة ولاية بونتلاندا ويخضع جنوبها لإدارة ولاية غالمودوغ.

من ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

إضافةً إلى العاصمة الاتحادية مقديشو، نُشر موظفون دوليون تابعون للمنظمة في المواقع التالية:

الولاية التابعة للجمهورية الاتحادية	صومالييلاند	بونتلاندا	غالمدوغ	جنوب غرب الصومال	جوبالاند	هير شيلي
الموقع	هرغيسا	باسوسو غاروي غالكميو ^(١)	غالكميو	بيدواه	دولو كيسمايو	بلدوين

(أ) تقع بلدة غالكميو على الحدود بين ولايتين تابعتين للجمهورية الاتحادية، فيخضع شمالها لإدارة ولاية بونتلاندا ويخضع جنوبها لإدارة ولاية غالمودوغ.

باء - مراكز العمل في الصومال التي نُشر فيه موظفون دوليون في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧

من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧

إضافةً إلى مقديشو، نُشر موظفون دوليون في المواقع التالية:

الولاية التابعة للجمهورية الاتحادية	صومالييلاند	بونتلاندا	غالمدوغ	جنوب غرب الصومال	جوبالاند	هير شيلي
الموقع	هرغيسا	باسوسو غاروي غالكميو ^(١)	غالكميو	بيدواه	دولو كيسمايو	بلدوين

(أ) تقع بلدة غالكميو على الحدود بين ولايتين تابعتين للجمهورية الاتحادية، فيخضع شمالها لإدارة ولاية بونتلاندا ويخضع جنوبها لإدارة ولاية غالمودوغ.

جيم - البلديات التي زارها موظفو دوليون في الصومال لتنفيذ مهام محددة مع اتخاذ التدابير الأمنية المناسبة لتخفيف المخاطر

الولاية التابعة لجمهورية الاتحادية	صوماليلاند	بونتلاند	غالودوغ	جنوب غرب الصومال	جوبالاند	هير شيبيلي
الموقع	الآي باداي	أور-كولوس	أبودواق	بلعادامين	أفمادو	أفجويي
	أينابو	باعادوين	عذاذو	بردالي	أوديلي	عرييسكه
	باضان	باليوسلي	عيل بور	بورهبكا	بارضيري	بلعد
	بكي	بندربيللا	عيل جال	عيل بردي	بورضوبو	باليدوغلي
	باليغوبادلي	بيرتا-ضهير	ضوساماريب	داينووناي	بور جابو	براوه
	بربرة	برتيتلي	غوريل	دينسور	عيل واق	بولوبورتو
	بوراما	كونوكونو	هيبيلوين	جنعالا	دوبلي	بولومارير
	بولاهاار	دونغوراو	هوبيو	كورتونواري	فافاضون	عذلي
	برعو	أيل		ليغو	غرمهاري	جالالاقسي
	عادادلاي	فاليريالي		مشالي	لوق	جاميكو
	دارسلام	غلذغب		قانساحسضيري	راسكامبوني	جوهر
	داعار	غرعد		قوريولي		مهدي
	بوضوق					
	درار - وين	قرطو		شالامبوتي		محس
	ديلا	هارفوو		تاغلاو		قوريلاو
	دوروقسي	هاسباهالي		واحد		راغا عيل
	الأفوين	هوبيو		ونلوين		وارسييك
	عرغابو	إسكشين		حدر		
	فاراوين	جاريبان				
	فيقيفولي	كالابير				
	غيبلي	مارغاغا				
	غاراداغ	قندالا				
	هودون	قرطو				
	لاس عنود	كارهيس				
	لوغهيا	صالحلي				
	ماضيرا	سينو جيف				
	مايضى	توفيق				
	أودواين	توكاراق				
	قوريالي	أوسوجوري				
	ساباوناج	حامامآ				
	صالحلي	حارفو				

هيز شيبيلي	جوبالاند	جنوب غرب الصومال	غالودوغ	بونتالاند	الولاية التابعة لجمهورية الاتحادية صومالييلاند
					شيخ حسن جيلي
					شيخ
					حاجال
					حييس
					ياغوري
					زيلع

المرفق الثاني

مشاريع التشييد التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المشروع	الموقع	حالة التنفيذ (النسبة المئوية)	موعد الإنجاز المقرر	أسباب التأخير	٢٠١٥/٢٠١٤		٢٠١٦/٢٠١٥		٢٠١٧/٢٠١٦		٢٠١٧/	ملاحظات
					المبلغ المعتمد	المبلغ الفعلي	المبلغ المعتمد	المبلغ الفعلي	المبلغ المعتمد	المبلغ المتوقع	المبلغ المقترح	
المشاريع التي تقل تكاليفها عن مليون دولار					١٢,٤	٨,٨	٦,٦	٩,٩	١٠,٠		٠,٨	
المشاريع التي تزيد تكاليفها عن مليون دولار												
الخطة الرئيسية لتشييد مباني ذات جدران صلبة	مقديشو (مطار مقديشو الدولي)	٦٠	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨	افتقار المقاولين للمهارة وتغيّر الاحتياجات	١,٧	٥,٥	٢,٠	٦,٢	٧,٣	٧,٤	٤,٥	يجري حالياً التحول من خيار المباني ذات الجدران الصلبة إلى خيار الحاويات للحاق بالموعد النهائي الجديد لتطبيق المعايير الأمنية الدنيا للعمل
الطرق الأسفلتية والأسطح الصلبة	مقديشو (مطار مقديشو الدولي)	٤٠	أيلول/سبتمبر ٢٠١٧						١,٠	٢,٠		
معسكر المرور العابر	مقديشو (مطار مقديشو الدولي)	١٠٠		الأولويات الأمنية المنقحة			١,٦					الاحتياجات المختلفة لأفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال العاملين في القطاع ١ في مقديشو
تشبيد معسكر المحور القطاعي	دوبلي (القطاع ٢)	٤٠	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨		٤,٨	٠,٧		٠,٢		٢,٣	٤,٥	
معسكر للمحور القطاعي	بيدواه (القطاع ٣)	٧٥	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧		٤,٨	٠,٨	١,٧	٠,٩		٠,٨	١,٠	
معسكر المحور القطاعي	بلدوين (القطاع ٤)	٧٠	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧		٣,٠	١,١	١,٧	١,٥		١,٠	١,٥	

المشروع	الموقع	حالة التنفيذ (النسبة المئوية)	موعد الإنجاز المقرر	أسباب التأخير	٢٠١٥/٢٠١٤		٢٠١٦/٢٠١٥		٢٠١٧/٢٠١٦		٢٠١٧/٢٠١٨	ملاحظات
					المبلغ المعتمد	المبلغ الفعلي	المبلغ المعتمد	المبلغ الفعلي	المبلغ المعتمد	المبلغ المتوقع	المبلغ المقترح	
معسكر المحور القطاعي	جوهـار (القطاع ٥)	٢٥	حزيران/يونيه ٢٠١٨	الأرض لم تكن متاحة في السنوات السابقة	٠,٠	١,٧	٠,٠		٣,٢	٧,٠		
معسكر المحور القطاعي	كيسـمايو (القطاع ٦)	١٠	حزيران/يونيه ٢٠١٨ (٩٠ في المائة)	الأرض لم تكن متاحة في السنوات السابقة	٠,٢	١,٧	٠,٠		٢,٣	٧,٠		
حفر ٣٠ بئر مياه	بيـلدواه (القطاع ٣) وبلـدوين (القطاع ٤)	٥	حزيران/يونيه ٢٠١٨	طلب التوريد وُقِّع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦					١,٣	٢,٠	عُرض هذا لمشروع ضمن المشاريع التي تقل تكاليفها عن مليون دولار التي نُفذت من الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	
خدمات إدارة المشاريع	جميع المواقع	٧٠	حزيران/يونيه ٢٠١٧		٠,٩		١,٥	٢,٨	١,٦	٠,٥		
القاعدة اللوجستية	مومباسا	٥	حزيران/يونيه ٢٠١٩		٠,٠	١,٥	٠,٤	١,٩	١,٧	١,٥	يجري حاليا توريد الاحتياجات	
التخفيضات المعتمدة					٢,٩-		٢,٢-					
المجموع					٢٣,٧	١٨,١	١٨,٥	٢٠,٦	١٩,٨	٢٢,٦	٣٢,٣	